٣

حكم المعلوم المعدوم عند المعتزلة
دراسة تحليلية كلامية

الأستاذ المساعد الدكتور عبدالله محمد كريم

قسم أصول الدين / كلية العلوم الإسلامية / جامعة السليمانية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

خلاصة البحث

عنوان بحثي ــ حكم المعلوم المعدوم عند المعتزلة، دراسة تحليلة كلامية:

تكلمت فيه: عن المسائل المتعلقة بالمعلوم المعدوم، وجعلته في مبحثين، والمبحث الأول: متكون من مطلبين، والمبحث الثاني: متكون من ثلاثة مطالب: ففي المبحث الأول: تكلمت عن تعريف العلم، وحدّ المعدوم عند المعتزلة، ثمّ بيّنت أقوالهم ومذاهبهم في إثبات الذات والصفات للمعلومات المعدومة، وبناءً على رأيهم هذا بيّنت أنواع المعلوم المعدوم عندهم، وشرحت فيه أيضاً ما يعني عندهم لفظ: الشيئ، وهل المعلومات المعدومات ذات صفات شيئ؟، مع ذكر شبههم في ذلك.

وفي المبحث الثاني: بيّنت رأي المعتزلة من مدرستي البصرة والبغداد في إيجاد المعلوم المعدوم إلى الوجود، ودليلهم في قدم الله تعالى، وأنّه لم يخلق سبحانه وتعالى، وقولهم: في إيجاد العالم، وهم لكونهم من نفاة الصفات لله تعالى لا يقولون بحدوث العالم، وأنّ الله تعالى خالقه، بل العالم في الحالة العدم كان شيئاً ذات صفات وأعراض، وأنّ الله تعالى منحه الوجود فقط، ولهذا لا يقدر الله تعالى عندهم أن يفني العالم، ويبقى وحده سبحانه وتعالى.

ووضحت أيضاً في المطلب الثاني من هذا المبحث قولهم: في فناء الموجود من الوجود إلى العدم عند كلتا المدرستين البصرة والبغداد، وفي المطلب الثالث: بيّنت الرأي الراجح بخصوص هذا الموضوع، آتياً بالأدلة النقلية والعقلية، وذكرت أيضاً المحظورات التي نتجت من قول المعتزلة بشيئية المعدوم ذات أجسام وصفات، ثمّ ذكرت الخاتمة، وأهمّ ما توصلت إليها من النتائج، والمصادر التي إعتمدت عليها، ثمّ ذكر خلاصة البحث باللغة العربية والإنكليزية.

The summary of the research

My research title is the understanding of the nonexistent known in the (Almitazila) understanding, analytic logic study:

I have talked: about the issues that related to the concepts of the nonexistent known, and I wrote it in two studies, the first study: consisted of two subjects, as well as the second study is consisted of three subjects.

In the first study: I have talked about the definitions of the science, and the nonexistence boundary in the (Almitazila) opinion, after that I have clarified their opinions and sayings in proving the ego and the characteristics of the nonexistent known, by depending on their opinion I have clarified the meaning of the nonexistent known types in their concept.

Also in this subject I explained the meaning of the (thing) idiom in their opinion, and does the nonexistent known has the characteristic of the thing? Also I have mentioned their suspicions in this subject too.

In the second study: I clarified the (Almitazila) opinion of both schools of (Basra and Baghdad's) in bringing the nonexistent known to the existence, and clarified their evidences about the everlasting of Allah almighty issue, as almighty has not been created, and I clarified their saying in creating the world, because of they are belong to those who refusing Allah almighty features, they do not say in happening of the world, or Allah almighty has created it, but the world as they believe was a thing of characteristics and features at the state of nonexistence, and Allah almighty grant the world the existence only, thus in their opinion Allah almighty can not terminate the world, and the Almighty remains alone.

In the second subject of this study I clarified their saying: of terminating the existent from being existent to nonexistence in both schools (Basra and Baghdad) schools, in the third subject I clarified the overweight opinion of this subject, which is agree with the correct transmitted and frank rational evidences, by which I brought the transmitted and rational evidences, also I have mentioned the forbidding that resulted by the (Almitazila) sayings on the subject of objectivity of the nonexistence and has shapes and characteristics, then I mentioned the conclusion, and most important final results, and the sources that I have depended on, finally I mentioned the summary of the research in both Arabic and English languages.

مقدمة

كانت المعتزلة من المدارس الكلامية التي قامت لدراسة ما يشغل المسلمين من المشاكل الحيوية في عصرهم، وقد عَنى رجالُ هذه المدرسةِ من البصريين والبغداديين بدرس الفلسفة، إستعانةً بها في الدفاع عن العقيدة والدين، ثمّ أخذوا تدريجاً يُحاولون التوفيقَ بين المنقول من القرآن والسنة وبين العلوم العقليةِ الفلسفية الدخيلةِ بين المسلمين، وعندما توغلوا في الفلسفة وتعمقوا في مسائلها أحبّوها، وعظّموا شأنها حتى صاروا يخضعون النقل للعقل، ويؤولون نصوص القرآن والسنة لِوفقوا بينها وبين الفلسفة، ظنّاً منهم أنّ أقوال الفلاسفة فيما ذهبوا إليه من المسائل بعيدة عن الخطأ.

ومن المسائل التي قامت المعتزلة بالتوفيق بينها وبين الدين والفلسفة مسألة: المعلوم المعدوم، وكيفيةِ تعلقِ القدرة بها، والعلمِ بها، وبيانِ أنواع المعلوم المعدوم ممتنع الثبوت وممكن الثبوت، وهل المعلوم المعدوم الممكن الثبوت قبل دخولها في الوجود: ذواتٌ، وأعيانٌ، وحقائق؟، فيكون في هذه الحالة تأثير الفاعل ليس في جعلها ذواتاً، بل في جعل تلك الذوات موجودةً.

وفي دراستي هذه في مسألة: المعلوم المعدوم، بعد ما آتي بدلائل وشبه المعتزلة أقوم بتحليل ما قالوه، فأبين موافقة دلائلهم للقرآن والسنة، ومخالفة شبههم للعقيدة، وإنْ كان أغلبُ ماقالوه في معنى المعلومِ المعدومِ مخالفٌ للنقل والعقل.

وبحثي هذا متكون من مبحثين، فالمبحث الأول يتكون من مطلبين، والمبحث الثاني فيه ثلاثة مطالب:

ففي المبحث الأول: أتكلم فيه عن تعريف المعلومِ المعدومِ، وصفات المعلومات المعدومة عند البصريين والبغداديين من المعتزلة، مع بيانٍ لأنواعها عندهم، وإطلاق لفظ الشيئ على المعلومات المعدومة، ويتكون من مطلبين:

المطلب الأول: في بيان مفهوم المعلومِ المعدومِ، وأنواعِه، وصفاته:

المطلب الثاني: في إطلاق المعتزلة لفظ الشيئ على المعلومات المعدومةِ بدليل النقل والعقل:

والمبحث الثاني: أخصصه في مذهبهم ــ إيجاد المعلوم المعدوم من العدم إلى الوجود، وفناء الموجود من الوجود إلى العدم ـــ، ثمّ أوضح فيه الرأيَ الصحيحَ الموافقَ للنقل والعقل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أبيّن فيه رأيهم في إيجاد المعلوم المعدوم إلى الوجود:

المطلب الثاني: أوضح فيه قولَهم في فناء الموجودِ إلى العدم:

المطلب الثالث: الرأي الصواب في المعدوم الموافق للنقل والعقل:

ثمّ تأتي الخاتمة، وأسماء المصادر والمراجع التي إعتمدت عليها في دراستي، ثمّ أذكر خلاصةً للبحثِ بلغتي العربية والإنكليزية، والله تعالى وليّ التوفيق:

المبحث الأول: في تعريف المعدومِ، وأنواعِه، وصفاته، وإطلاق لفظ الشيئ على المعدوم، وفيه

مطلبان:

المطلب الأول:
في بيان معناه، وأنواعه، وصفاته:

المعلوم: عند المعتزلة يجب أن يكون شيئاً، حتى يَتوكأ عليه العلم، وبما أنّه عندنا فكرة العدم، فيكون العدم شيئاً، فالمعدوم ثابت، لأنّ العلم قد تعلق بها.

وإختلف المعتزلة وغيرُهم في تحديد معنى العلم، وإنقسامه إلى: ضروري، ومكتسب، وقال أصحاب المعارف منهم: إنّ المعارف بكلا قسميه الضروري والمكتسبِ: ضروريةٌ[1].

والعلم: عند عامة المعتزلة مبنيّةٌ على أصول ثلاثة، وهي:

أـ ما يجري مجرى الفعلِ المحكمِ، لأنّه إعتقاد واقع على وجه مخصوص، خلافاً لأبي هذيل[2] حيث قال: إنّ العلم جنسٌ برأسه، غيرُ الإعتقاد.

بـ إعتقادٌ واقعٌ على وجه مخصوص.

جـ لا يتأتى إيقاعه على ذلك الوجه إلا ممن هو عالم به، وذهب القاضي عبدالجبار الهمداني[3] في تعريف العلم الضروري، بأنّه: العلم الذي لا يمكن العالم به نفيُه عن النفس بوجه من الوجوه.[4]

قال النيسابوري[5] عند شيوخنا أي (الكعبي)[6]: قد يكون العلم: غير متعلق بمعلوم يوصف بأنّه موجود، أو معدوم، مثل: العلم بشريك الله تعالى، لأنّ هذا العلم لا معلوم له، فلو كان له معلوم لكان ذلك المعلوم إمّا: أن يكون ذاتَ القديم، أو غيرَه، ولا يجوز أن يكون ذاته، لأنّه قد يعلم ذاته على سائر صفاته، ولا يعلم أنّه هل له ثانٍ أم لا؟، فيجب أن لا يكون متعلقاً به.[7]

---

(١) ينظر شرح أصول الخمسة للقاضي عبدالجبار الهمداني ص ١٥٨، مكتبة الوهبة، سنة ١٩٩٦م.

(٢) من الطبقة السادسة من المعتزلة، وهو: محمد بن الهذيل، وكان يلقب بالعلاف، لأنّ داره بالبصرة كانت في العلافين، ولد سنة ١٣٤هـ، ومات زمن المتوكل سنة ٢٣٥هـ. ينظر فرق وطبقات المعتزلة لعبد الجبار الهمداني، ص ٥٤ وما بعدها، سنة النشر ١٩٧٢م، دار المطبوعات الجامعية.

(٣) من الطبقة الحادي عشرة من المعتزلة، قاضي الريّ، وهو: أبو الحسن عبدالجبار بن أحمد بن عبدالجبار الهمداني، شيخ الإعتزال، شافعي المذهب، كان أشعرياً ثمّ صار معتزلياً، إستدعاه الصاحب الطالقاني إلى الريّ سنة ستين وثلاث مائة، فبقي فيها مواضباً على التدريس إلى أن توفي سنة خمس عشرة وأربع مائة. ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي، ١٧ / ٢٤٤ وما بعدها، مؤسسة الرسالة* فرق وطبقات المعتزلة ص ١١٨ وما بعدها، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب لإبن العماد الحنبلي ٥ / ٢٠١، دار الكتب العلمية، يروت.

(٤) ينظر شرح أصول الخمسة ص ٤٩ وما بعدها، ١٨٨، وما بعدها.

(٥) من الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة، وهو: أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري، وكان بغدادي المذهب، وهو من أصحاب عبدالجبار الهمداني، وإنتقلت الرياسة إليه بعد موت عبدالجبار، وتحول إلى الريّ، ومات فيها. ينظر فرق وطبقات المعتزلة ص ١٢٢ ــ ١٢٣.

(٦) أبو القاسم الكعبي البلخي الخراساني، شيخ المعتزلة، من الطبقة الثامنة من المعتزلة، وهو: عبدالله بن أحمد بن محمود، وهو من معتزلة بغداد، توفي سنة ٣٢٧هـ. يظر فرق وطبقات المعتزلة ص ٩٣ ــ ٩٤، *سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي ١٥ / ٢٥٥.

(٧) مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين، لأبي رشيد

وقال الجويني[1] في الردّ على المعتزلة، المعدوم: معلوم أي كونه معلوماً أنّ إنتفائه معلومٌ، بدليل:علم الواحد أنّه ليس معه ثوب، فعلمه ثابت لا سبيل إلى جحده، ثمّ لا بّد للعلم من معلوم، ويستحيل أن يكون معلوم علمه ثبوت الثوب، فإنّه يفصل بين علمه يكون الثوب معه، وبين علمه بأنّه ليس معه، فدلّ أنّ العلم: يتعلق بإنتفاء كون الثوب معه.[2]

ونسب القول إلى بعض من أهل سجستان أنّ المعدوم ليس بمعلوم، ونسب خطأً إلى أبي إسحاق الإسفراني[3]، لئلا يؤدي إلى القول بشيئية المعدوم.[4]

قال أبو معين النسفي الماتريدي:[5]حدّ العلم: معرفة الشيئ على ما هو به: هذا التعريف باطل، لأنّ: المعدوم ليس بشيئ، ولا يقع عليه إسم الشئ، لأنّ الله تعالى خلق الأشياء لا من شيئ بقوله: كن فيكون، وعند الماتريدية بالصنع لا بالفعل، فلو قلنا: إنّ العلم معرفة الشيئ على ما هو به يؤدي إلى قدم الأعيان مع الله تعالى، وذلك مذهب الدهرية لأنّ عندهم العالم قديم، وعند القدرية، أنّ الشيئ غير المخلوق وغير الموجود ليس معلوماً لله تعالى، فلا يعلم الشيئ ما لم يخلقه ولم يوجده.[6]

وأقسام المعلوم عند المعتزلة، هي:

أـ يكون له تحقق في الخارج، وهو الموجود.

بـ لا تحقق له في نفسه، وهو المنفي المساوي للم متنع.

جـ له تحقق في نفسه بوجه ما، وهو الثابت المتناول: للموجود والمعدوم الممكن.[7]

النيسابوري ص ٣١٧، معهد الإتحاد العربي، بيروت.

(١) أبو المعالي الجويني ضياء الدين، وهو: عبدالملك بن أبي محمد بن عبدالله بن يوسف، ولد في شهر المحرم سنة تسع عشرة وأربع مائة، وتفقه على والده، وتوفي في ربيع الآخر بنيسابور سنة ثمانٍ وسبعين وأربع مائة. ينظر الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ٦ / ٢٥٠، دار إحياء التراث العربي* العبر في خبر من غبر للحافظ الذهبي ١ / ٢٢١، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) ينظر الشامل للجويني ص ٣٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) وهو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراني الملقب بركن الدين المتكلم الأصولي، توفي بنيسابور يوم عاشوراء سنة ثماني عشرة وأربعمائة، ثم نقلوه إلى إسفرايين، ودفن في مشهده. ينظر وفيات الأعيان لإبن خلكان ١ / ٥٤ ــ ٥٥، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

(٤) ينظر معالم أصول الدين لفخر الدين الرازي ص ١١، المطبعة الحسينية المصرية * الشامل للجويني ص ٣٣، دار الكتب العلمية.

(٥) وهو: ميمون بن محمد بن محمد بم معبد بن مكحول، أبو معين النسفي الحنفي، عالم بالأصول والكلام، ولد سنة ٤١٨هـ، كان بسمرقند، وسكن بخارى، توفي سنة ٥٠٨هـ. ينظر الأعلام للزركلي ٧ / ٣٤١، دار الملايين، بيروت.

(٦) ينظر بحر الكلام لأبي معين النسفي ص ٣، المطبعة الحميدية في بغداد، رخصة المعارف.

(٧) ينظر شرح المواقف للسيد شريف الجرجاني ١ / ٢١٨، * تقريب المرام للعبدالقادر السنندجي 1 / 54.

إختلف المعتزلة في تعلق العلم بأكثر من معلوم واحد على قولين:

القول الأول: العلم الواحد يتعلق بأكثر من معلوم واحد، مثلاً: العلم بذات القديم يصح من دون أن يعلم أنّه خالق أبداً، ولا يصح أن تعلم ذات زيدٍ من غير أن يعلم:

ـ أنّ الله تعالى خالقه.

وعند الفلاسفة المعلوم: ما يمكن أن يعلم:

١ـ ما لا تحقق له بوجه من الوجوه وهو: المعدوم.

٢ـ ما له تحقق ما وهو الموجود، فإن إنحاز عن غيره بهوية شخصية يمتنع بها فرض إشتراكه بين كثيرن فهو الموجود الخارجي، وإن لم ينحاز عن غيره وهو الموجود الذهني.(١)

وحد المعدوم عند المعتزلة: المعلوم الذي ليس بموجود،(٢) وقال أبو عبدالله البصري(٣) المعدوم: هو المنتفي الذي ليس بكائن ولا ثابت، تعريف غير صحيح، لأنّه: ليس بجامع، ولا مانع لما يخرج منه ما هو منه، ولا يدخل فيه ما ليس منه، لأنّ التعريف يستعمل في المعدوم الذي وجد مرةّ، ثمّ عدم أخرى، فيخرج عن الحدّ: كثيرٌ من المعدومات، وفيه تكرار لا فائدة فيه، لأنّ المعدوم أظهر من منتفٍ، والحدّ: يجب أن يكون أظهر من المحدود، فإذا كان أشكل منه لا يجوز تحديده به، فالأولى أن يقال في تعريف المعدوم: المعلوم الذي ليس له صفة الوجود، ولا يلزم على هذا أن يكون ثاني القديم تعالى معدوماً، لأنّه ليس بمعلوم.(٤)

ومذهب فخرالدين الرازي:(٥) قريب من رأي المعتزلة حيث ذهب أنّ المعدوم: معلومٌ لأنّ ذلك التصديق البديهي متوقف على هذا التصور، فلو لم يكن هذا التصور حاصلاً لإمتنع حصول ذلك التصديق.(٦)

*** أنواع المعدوم:**

رآى المعتزلةُ أنّ المعدوم لا يخلو: إمّا أن يكون مستمر العدم، أو متجدد العدم، فإن كان مستمر العدم، فإنّه: يجب عدمه، لأجل أنّ الفاعل لم يفعل هذا، إذا صحّ من الفاعل أن يفعله، وهذا إحتراز من

بـ حدوث زيد.

جـ أنّ المحدث يحتاج إلى محدِث.

والعلم بحدوث العالم يحتوي على علوم، وهي:

أـ العلم بحدوثه.

بـ حدث من قبل الله تعالى.

جـ واقع لا على سبيل السهو، بل لغرض من الأغراض.

القول الثاني: لا يجوز تعلق العلم بأكثر من معلوم، دليلهم:

لا معلومات إلا ويجوز أن يعلم أحدهما ولا يعلم الآخر، فلو كان العلم الواحد متعلقاً بهما لوجب مع وجوده أي يستحيل أن يعلم أحدهما ولا يعلم الآخر. ينظر مسائل الخلاف بن البصريين والبغداديين لأبي رشيد النيسابوري ص ٣١٠، معهد الإتحاد العربي.

(١) ينظر شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني، ١ / ٢١٩، دار الطباعة العامرة.

(٢) ينظر شرح أصول الخمسة ص ١٧٦.

(٣) من الطبقة العاشرة من المعتزلة، وهو: الحسين بن علي البصري، أخذ عن أبي علي بن خلاد أولاً، ثمّ أخذ عن أبي هاشه، لكنّه بلغ بجده وإجتهاده ما لم يبلغه غيره من أصحاب أبي هاشم، توفي سنة سبع وستين وثلاث مائة. ينظر فرق وطبقات المعتزلة ١١١ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح أصول الخمسة ص ١٧٦،* التوحيد ديوان الأصول لأبي رشيد النيسابوري ص ٥٧١.

(٥) القرشي التيمي البكري الطبستاني أبو عبدالله، وهو: محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن عليّ، توفي بـ هراة، يوم عيد الفطر سنة ست وست مائة. ينظر الوافي بالوفيات للصفدي ٢ / ٣٨ وما بعدها.

(٦) ينظر معالم أصول الدين لفخر الدين الرازي ص ١٠.

المعدوم في الأزل.

وإن كان متجدد العدم فلا يخلو: إمّا أن يجب عدمه، أو يجوز أن يعدم ويجوز أن لا يعدم: فأمّا ما يجب عدمه فهو: ما لا يبقى من الأعراض، فإنّه يجب عدمه في الثاني لإستحالة وجوده في ذلك الوقت، من حين أنّ وجوده كان مختصاً بوقت، وقد مضى ذلك الوقت، فيجب عدمه إذا طرأ الضدّ عليه، أو ما يجري مجرى الضدّ لأنّ مع طروء الضدّ أو ما يجري مجراه يستحيل وجوده، ويمكن أن يقال: إنّ ما يعدم فإنّما يجب عدمه لإستحالة وجوده، ثمّ إستحالة وجوده عند مذهب الإعتزال تنقسم إلى:

١ـ أنّه لو وجد لأدى إلى إنقلاب ذاته، وذلك كالمعدوم في الأزل، فإنّه يجب عدمه لإستحالة وجوده من حيث إنّ الفاعل لم يفعله.

٢ـ ما كان وجوده مختصاً بوقت، فمتى مضى ذلك الوقت يستحيل وجوده، وذلك كما يجب عدمه من الأعراض في الثاني من حال وجوده.

٣ـ طروء ضدّ لوجوده، أو ما يجرى ما جراه، وعلى الأحوال كلها أنّ هذه المحدثات يستحيل وجودها فيما لم يزل، لأنّها لو وجدت هناك لأدى إلى أن تصير بصفة القديم، أو يصير القديم بصفة المحدث، فلا بّد إذاً أن يكون وجودها في وقت يكون القديم متقدماً عليها بما لو كانت أوقاتاً لكانت بلا نهاية، حتى لا ينقلب كونه قديماً أولى أن ينقلب كونها محدثة، وأن يصحّ من القديم إحداثها وإيجادها.[1]

فقالوا يستحيل وجودها، ولم يقولوا إنّ هذه المحدثات كانت عدماً محضاً ثمّ أوجدها الخالق إلى الوجود، لأنّ العدم مادة العالم عندهم، ومن هنا يفترق المعتزلة عن الفلاسفة، فالثاني قال: بقدم العالم مادة وصورة، والمعتزلة قالوا: إنّها قديمة في العدم، ولها أوصافٌ قبل الوجود، والله تعالى أعطى الوجود فقط.

فالقائلون بكون العالم مركب من: الهيولى والصورة، وهما قديمتان، والقائلون بكون العالم من: العدم، وهو قديم، متفقون على تعطيل الله تعالى من الصفات العلى، فالله تعالى عندهم مجرد عن الصفات، وأنا كمسلم وباحث لا أرى الدور الجيّد للمعتزلة في الدفاع عن الدين في أقوالهم ومصنفاتهم كما ذكرتُ ذلك في المقدمة؟!، والغريب من ذلك هناك عدد من المسلمين يدافعون عنهم، ويقولون: إنّ هؤلاء من المنورين، أو الإصلاحين!، وعلى ضرب المثال: قال أحمد أمين في وصف المعتزلة: والآن يحق لنا أن نتساءل: هل كان في مصلحة المسلمين موت الإعتزال، وإنتصار المحدِّثين؟، وقال أيضاً: فلمّا ذهب ضوء المعتزلة وقع الناس تحت سلطان المحدِّثين، وأمثالهم من الفقهاء، وقال أيضاً: في رأيي أنّ من أكبر مصائب المسلمين موت المعتزلة.[2]

---

(١) ينظر التوحيد ديوان الأصول للنيسابوري ص ٢٢٩ ــ ٢٣٠.

(٢) ضحى الإسلام لأحمد أمين ص ٦٤٢ ــ ٦٤٣ ــ ٦٤٥، دار الكتاب العربي.

والفلاسفة ذهبوا في الإستدلال بأنواع المعدومات وتقسيمها على الوجود الذهني، وبأنّه من المعقولات الثانية، فقالوا:

١ـ إنّا نتصور ما لا وجود له في الخارج أصلاً كالممتنع والعدم المقابل للوجود الخارجي.

٢ـ الموجود في الخارج متشخص، والذهني كلي.

٣ـ الممتنع معدومُ الحكم على الموجود الذهني.[١]

* **صفات المعدوم:**

الفرق بين الموجود وبين المعدوم عند المعتزلة في صفة الوجود، إذا حدثت كان موجوداً، وإذا زالت صار معدوماً، ويرجع قولهم هذا إلى: أنّ الصفات الذاتية للجواهر والأعراض لها لذواتها، ولا علاقة لها بفعل الفاعل، وقدرة القادر[٢].

والمُحدَث عندهم: إنّما يحتاج إلى الفاعل من جهة الوجود إذا كان في ذاته ممكن الوجود، والفاعل القادر لا يعطي الشيئ إلا الوجود، ولا عمل له سوى ترجيح جانب الوجود على جانب العدم، فما هو:

أـ للشيئ لذاته قد سبق الوجود وهو: جوهريته، وعرضيته.

بـ ـ بقدرة القادر هو: وجوده، وحصوله.

جـ ـ تابع لوجوده هو: تحيزه، وقبوله للعرض.

وفلسفة القول بالتمايز بين المعدومات عندهم ليخصص بالوجود ولا يحدث بالصدفة: أنّ الفاعل إذا أراد إيجاد جوهر فلابّد أن يتميز الجوهر بحقيقته من العرض حتى يتحقق القصد إليه بالإيجاد، وإلا فالجوهر والعرض في العدم: إذا كان لا يتميز أحدهما من الثاني بأمر مّا وحقيقة مّا، وإذا لم يكن ذلك الأمر والحقيقة شيئاً ثابتاً لم يتجرد القصد إلى الجوهر دون العرض، وإلى الحركة دون السكون، ولون دون لون، فالتخصيص بالوجود لا يتصور إلا إذا كان المخصَّص معيناً مميزاً عند الموجِد حتى لا يقع جوهرٌ بدل عرضٍ، ولا حركةٌ بدل سكونٍ، وإلا كان حصول الكائنات إتفاقاً وصدفةً.

فالمعتزلة قبل الشحام[٣] يبحثون في المعدوم، ويرون أنّه: لا يصح أن يكون شيئاً، أو ذاتاً، أو جوهراً أو عرضاً، ثمّ أحدث الشحام القول بشيئية المعدوم في حال عدمه، فقال: أنّه ذاتٌ، وعينٌ، وجوهرٌ، وأنّه يحتمل الأعراض، وأثبت للمعدوم خصائص المتعلقات في الوجود مثل: قيام العرض بالجوهر، وكونه عرضاً ولوناً، وكونه سواداً وبياضاً، وتابعه على ذلك معتزلة البصرة، وبعض البغداديين، وبعض منهم أي البغدادين خالفوه في أنّهم: لم يثبتوا قيام العرض بالجوهر، ولا التحيز للجوهر، ولا قبوله للعرض: [٤]

(١) ينظر شرح المواقف ١ / ٢٨٩.

(٢) ينظر نهاية الاقدام في علم الكلام للشهرستاني ص 155، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) أبو يعقوب، من الطبقة السابعة من المعتزلة، وهو: يوسف بن عبدالله بن إسحاق الشحام، من أصحاب أبي الهذيل، وإليه إنتهت رئاسة المعتزلة في البصرة في وقته، عاش ثمانين سنة. ينظر فرق وطبقات المعتزلة ص ٧٧.

(٤) ينظر الشامل ص ٢٤،* الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي ص ١٦٣، الرابطة العربية بمصر، عزت العطار الحسيني.

حسب ما فهمت من كلامهم أنّ الكل من البصريين والبغداديين متفقون على أنّ المعدوم ليس له بكونه معدوماً حالٌ، أنّ كلّ حكم من الأحكام أمكن تعليقه بنفي صفة لم يجز أن يعلق بإثبات صفةٍ، لأجل أنّه لا يصح إثبات صفة لا طريق إلى إثباتها، لما يؤدي إلى جهالات لوجهين:

الوجه الأول: كون القادر قادراً يؤثر في الإيجاد، فلا بّد من أن يقال أنّ الوجود حالٌ، حتى يصح أن يكون للقادر فيه تأثير.

الوجه الثاني: أنّ العدم لو كان راجعاً إلى صفة، والوجود إلى نفي تلك الصفة، ولا يجوز أن يكون العلم بالعدم أصلاً للعلم بالوجود، لأنّ الوجود يعلم أولاً، ثمّ العدم.(١)

وإختلاف المعتزلة في إثبات الصفات والأعراض للمعلومات العدومة، على قولين:

القول الأول: الذين قالوا بإثبات الصفات للمعدومات، وهم معتزلة البصرة وبعض البغداديين:

المعدوم: ذاتٌ، وعينٌ، وشيئٌ، وله صفات مثل: الجوهرية، والوجود والتحيز، والصفة المعللة بالتحيز بشرط الوجود، وأثبتوا له خصائص المتعلقات في الوجود مثل: قيام العرض بالجوهر، وكونه: عرضاً ولوناً، وكونه: سواداً وبياضاً(٢)، فيرون أنّ المعدوم: ذات وصفات، وتنقسم الصفات إلى:

١ـ صفات جوهرية، وهي:

أـ الجوهريةُ، وهي الصفة الحاصلة حالتي العدم والوجود.

بـ الوجودُ، وهو الصفة الحاصلة بالفاعل، وقال الشحام، وأبو علي،(٣) وأبو هاشم(٤): يشترط الوجود بحصول التحيزِ، أو بحصول إحتمالِه للعرض، أوبحصول صحةِ أن يدرك بالحاسة، لأنّ المعدوم لا يجوز بل يستحيل أن يدرك.

جـ التحيزُ، وهو الصفة التابعة للحدوث والصادرة عن صفة الجوهرية بشرط الوجود.

دـ الصفةُ المعللة بالتحيز بشرط الوجود، وهو الحصول في الحيز هو الصفة المعللة بالمعنى.

٢ـ صفات عرضية، وهي: وتشمل في قبول الذات للأعراض، لأنّ لكل عرض مكان، ومكان العرض هنا هو الذات.(٥)

(١) ينظر مسائل الخلاف للنبسابوري ص 85 ــ 86.

(٢) ينظر الشامل للجويني ص ٢٤.

(٣) بن خلاد البصري، من أصحاب أبي هاشم، وهو من الطبقة العاشرة من المعتزلة، مات ولم يبلغ حدّ الشيخوخة. ينظر فرق وطبقات المعتزلة ص ١١١.

(٤) وهو: عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب الجبائي، وهو من الطبقة التاسعة من المعتزلة، توفي ببغداد سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة. ينظر فرق وطبقات المعتزلة ص ١٠٠ وما بعدها.

(٥) ينظر مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين لأبي رشيد سعيد بن محمد بن سعيد النيسابوري ص ٣٧، تحقيق د. معن زيادة، د.رضوان السيّد، الطبعة الأولى، معهد الإتحاد العربي طرابلس، لبنان، سنة ١٩٧٩م،* المحصل لفخر الدين الرازي ص ٣٨.

وقال عباد بن سليمان[1]، وبعض البغداديين: الأشياء أشياءٌ قبل أن تكون، والجواهر والأعراض والأفعال مخلوقات ومفعولات قبل أن تكون.[2]

بل ذهب أبو الهذيل العلاف[3]: بتحديد الأشياء المعدومة، بأنّه لا يجوز الزيادة والنقصان فيها، فقال: معلومات الله تعالى وما يقدر عليه حدٌّ وحصرٌ.[4]

القول الثاني: مذهب النافين للصفات للمعدومات، وهم أكثر معتزلة البغداد، ويرون: أنّ المعدوم ذات فقط، فقالوا: المعدوم: شيئٌ ومعلومٌ، وليس بجوهر ولا عرض، والمقدورات مقدورات قبل كونها، والمعلومات معلوماتٌ قبل كونها، ويرى هؤلاء صفة واحدة للمعلوم وهي: الشيئية، وإستدلوا على ذلك بأدلة منها[5]:

١ـ الجوهر: جوهر لذاته، وإذا كان كذلك وجب أن يكون جوهراً ما دام ذاتاً، ولا يخرج ذاته في سائر الأحوال من أن يكون ذاتاً.

٢ـ المعدوم على ضربين:

أحدهما: أن يكون المعلوم من حالة أنّه إذا وجد وجب أن يكون متحيزاً.

الثاني: أن يكون المعلوم من حالة أنّه إذا وجد إستحال أن يكون كذلك، فلابّد من أن يكون أحد المعلومين متميزاً عن الآخر.

٣ـ لا معلوم إلا ويجوز أن يعلم على حدّ التفصيل، لأنّه إذا لم يصح أن يعلم مفصلاً لم يصح أن يعلم على حدّ الجملة، وإذا ثبت ذلك يجب أن تكون المعلومات في سائر الحلات موجودةً كانت أو معدومةً على صفات تتميز بها عن غيرها.[6]

فيثبتون أنّ للمعدوم ذاتية ويمكن تسمته جوهراً، ودليلهم الرئسي في هذا الصدد كما بيّناه آنفاً يستند إلى حقيقة كون المعدوم يجوز أن يسمّى معلوماً.

فخالفوا الخياط[7] في قوله: إنّ الجسم قبل حدوثه جسم، لأنّ قوله هذا يؤدي إلى قدم الأجسام، وأنّها غير محدثة.[8] حتى قال: أنّ كلّ وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابتٌ في حال العدم، فأثبت التركب للجسم حال العدم، وفيه الأبعاد الثلاثة من الطول والعمق والعرض، إلا الحركة، لأنّ الجسم

(١) وهو من أصحاب الهشام الفوطي، من الطبقة السابعة من المعتزلة. ينظر فرق وطبقات المعتزلة ص ٨٣.

(٢) ينظر مقالات الإسلاميين للإمام الأشعري ١ / ٢٤٠.

(٣) وهو: محمد بن الهذيل، وكان يلقب بالعلاف، لأنّ داره بالبصرة كانت في العلافين، ولد سنة ١٣٤هـ، ومات زمن المتوكل سنة ٢٣٥هـ، وهو من الطبقة السادسة من المعتزلة. ينظر فرق وطبقات ص ٥٤ وما بعدها.

(٤) ينظر مقالات الإسلاميين للإمام الأشعري ١ / ٢٤٣، مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٦٩م.

(٥) ينظر الشامل ص ٢٤.

(٦) ينظر مسائل الخلاف ص ٣٨ وما بعدها.

(٧) أبو الحسين، من الطبقة الثامنة من المعتزلة، وهو: عبدالرحيم بن محمد بن عثمان، أستاذ أبي القاسم البلخي، وعبدالله بن أحمد، من أصحاب جعفر. ينظر فرق وطبقات المعتزلة ص ٩٠ وما بعدها.

(٨) ينظر الفرق بين الفرق لعبد القادر البغدادي ص ١٦٥، الشامل ٢٤.

عنده حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركاً:[1]

قال أبو سعيد النيسابوري: ذهب شيخنا أبو إسحاق: أنّ المعدوم لا يختص في حال عدمه بصفة يتميز بها عن غيره من إجتماعٍ، وإفتراقٍ، وسكونٍ، وحركةٍ، وإنّما لا يمكنه ذلك، لفقد الحدوث، والباقي كالمعدوم في فقد الصفات، ومن حق المنع أن يبقى الشيئ على ما هو عليه قبل المنع، فإذا زال المنع تغير حاله، فالمنع على القادر مثل: الثقل، مانع للضعيف من حمله، والجهل: مانع للعلم، ويبقى المقدور على ما كان عليه من كونه معدوماً قبل، وأنّه إذا زال المنع صحّ وجوده، أو وجب وجوده، إن كان السبب قد تقدم، وكان هناك إلجاء، والمعدوم وإن لم يكن له صفة بكونه معدوماً فله حكم بذلك، لأنّه لا بّد أن يكون ما يقدر عليه مفارقاً لما لا يكون مقدوراً أصلاً، ثمّ إنّ هذا الحكم وهو كونه معدوماً لم يكن ثابتاً لعلة تتجدد، ولا كان لفاعل مختار، ولا ربط بتوقت، ومع هذا فإنّه يجوز أن يزول ويحصل الوجود،[2] فالخلاف عنده يقع بتحيزه فقط.

وقال أبو القاسم البلخي: إنّ المعدوم لا يوصف بأنّه جوهر، أو بأنّه عرض، ولا يقال له إلا: شيئ، مقدورٌ، معلومٌ، مخبرٌ عنه، مثبتٌ.[3]

فلا يجوز على رأي أصحاب هذا القول أن يدرك المعدوم: فالسواد والبياض يتضادان على المحل، فلو خلا المحل وهو معدوم لكانا يتضادان عليه، وكان يجب أن يحيل عدم أحدهما عن المحل عدم الآخر عنه، كما أنّهما لّما تضادا على المحل في حال وجودهما كان وجود أحدهما يحيل وجود الآخر، وهذا يوجب أن يتضادّ الضدان في حال عدمهما، وأن يستحيل عدم الضدين كما يستحيل وجودهما.[4]

وفي نظري أنّ القول الثاني أصح من الأول، لأنّ الوجود: إسم للحقيقة المقابلة للعدم، وتعلم على الضرورة أنّه ليس بين الوجود والعدم رتبة، والموجودات مختلفة بذواتها، وإختلاف حقائقها، لا يخرجها من أن تكون موجودة، فإسم الوجود إذاً وضع لإفادة الحقائق، فالجوهر: حقيقة، والعرض: حقيقة، وهما مختلفان، غير أنّهما متفقان في أنّهما غير معدومين في إستحقاق التسمية في الوضع بالموجود، والإدراكات متعلقة بالحقائق، فوجب أن يكون لكل ذي حقيقة حقيقة مصححة لإدراكه، وتلك الحقيقة مخالفة للعدم المستحيل رؤيته.

المطلب الثاني

إطلاق لفظ الشيئ على المعدوم:

* معنى الشيئية:

لا خلاف في أنّ المنفي الممتنع لذاته ليس بشيئ في الخارج، وإنّما الخلاف في المعدوم الممكن: هو شيئ في الخارج منفكاّ عن الوجود عند المعتزلة، توضيح ذلك:

(١) ينظر الشامل ص ٢٤، الفرق بين الفرق ص ١٦٤.

(٢) ينظر التوحيد ديوان الأصول للنيسابوري، ص ٥١ ــ ١٨٤ ــ ١٩٣.

(٣) ينظر مسائل الخلاف لأبي رشيد النيسابوري ص ٣٨.

(٤) ينظر مسائل الخلاف ص ٤٧.

من قال: أنّ الوجود عين الماهية لا يمكنه أن يقول: بأنّ المعدوم الممكن شيئ في الخارج، وإلا لزم إجتماع النقيضين وهو: الوجود والعدم، ومن قال: الوجود زائد على الماهية، فقد إختلفوا: فمنهم من منع كون المعدوم الممكن شيئاً ثابتاً في الخارج، وهو مذهب المتكلمين من الأشاعرة، وأبي الهذيل، وأبي الحسين البصري من المعتزلة والفلاسفة، ومنهم من زعم أنّ المعدوم الممكن شيئ متقرر ثابت في الخارج منفكاً عن الوجود، وهو مذهب سائر المعتزلة.(١)

فالشيئية عند المعتزلة إذاً: أعمّ من الوجود إذا خصص الوجود عمّا في الأعيان، لأنّ المعقول الذي يمتنع أو يمكن، لكنّه معدوم هو: شيئ في العقل، لأنّ له صورة عقلية، وليس له وجود، والشيئية أعمّ من الوجود من وجه، وأخص من وجه، أمّا وجه عمومها: فلأنّها تقال عليه وعلى الماهية المفروضة له، وأمّا وجه خصوصها: فلأنّ الوجود يقال على الماهية المخصصة، وعلى إعتبار الشيئية اللاحقة بها.

* توضيح خلاف المتكلمين: في إتحاد معنى الشيئية والوجود، وعدم إتحادهما، وإنقسام معناهما إلى عيني وذهني:

القول الأول: ذهب جمهور المعتزلة ومنهم الجاحظ(٢) أنّ الشيئ هو: المعلوم، والمعدوم عند المعتزلة: إنّما يكون شيئاً، إذا كان جائز الوجود مثل: الجوهر والعرض، فأمّا مايستحيل وجوده فلا يكون شيئاً مثل: الزوجة والأولاد والشريك لله تعالى.(٣)

فمباديء جميع الأشياء الموجودة عندهم ثلاثة: العنصر، والصورة، والعدم، مثلاً الجوهر المحسوس: الحَرُّ فيه نظيرُ الصورة، والبَردُ المعدومُ نظيرُ العدم، والعنصر الذي هو الجوهر له هذان بالقوة، ودليلهم على شيئية المعلوم المعدوم من المنقول:

١ـ قوله تعالى في سورة الحج جزء من الآية ١ (إنّ زلزلة الساعة شيئ عظيم)، سمّاها شيئاً قبل وجودها، وأضافها إلى الساعة قبل قيامها، والزلزلة من أخص أسماء الحركات.

٢ـ قوله تعالى في سورة الكهف جزء من الآية ٢٣ (ولا تقولَنّ لشيئ إنّي فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله).

٣ـ قوله تعالى في سورة مريم جزء من الآية ٨٩ (لقد جئتم شيئاً إدّاً).

٤ـ قوله تعالى في سورة القمر جزء من الآية ٥٢ (وكلّ شيئ فعلوه في الزبر).

ومن المعقول:

١ـ الواحد منّا يعلم إتنفاء المستحيل، وعدم المعدوم الذي يجوز تقدير وجوده، فلو رجعنا جميعاً إلى نفي محض، لما إستبان الفرقُ بينهما، إذ النفي لا تميز فيه،

(١) ينظر مطالع الأنظار لشمس الدين الأصفهاني ١ / ١٢١.

(٢) أبو عثمان، من الطبقة السابعة من المعتزلة، وهو: عمرو بن بحر بن الجاحظ، توفي سنة ٢٥٦هـ. ينظر فرق وطبقات ص ٧٣.

(٣) ينظر أصول الدين لعبد القاهر بن طاهر المعروف بالبغدادي ص ٥، الطبعة الأولى، مطبعة الدولة، سنة ١٩٢٨م.

فثبت أنّ الذي يجوز حدوثه ذاتٌ.[1]

والذي أراه أنّ هذا القول لا يرتقي إلى رتبة الدليل، لأنّه يلزم منه: إثبات الذات للمستحيل للتميز بينه وبين ذات الجائز، فالمستحيل: ليس بثابت، فتكون حقيقة التميز لا يترتب فيه متحقق.

٢ـ المعدوم في الأزل لا يخلو: إمّا أن يكون غير الله تعالى، وإمّا أن لا يكون، فإن كان غير الله وجب أن يكون شيئاً، وإن لم يكن غيره وجب أن يكون هو القديم.[2]

وفي نظري ما قالوه شبهة وليس دليلاً، لأنّه يلزم منه: أن يكون العدم موجوداً وقديماً، فالعدم نفي محض، فلا يكون غَيراً أو خارجاً عن صفة الغيرية.

٣ـ قال أبو علي، وأبو هاشم: الجوهر جوهر حال عدمه، ودليلهما:

أـ الجوهر: جوهر لذاته، وإذا كان كذلك وجب أن يكون جوهراً ما دام ذاتاً، ولا تخرج ذاته في سائر الأحوال من أن تكون ذاتاً.

بـ الجوهر: عند الوجود يجب أن يكون متحيزاً، ننظر فالوجود إمّا: أن يكون مؤثراً في تحيزه، أو في أمر سواه، ولو كان المؤثر في التحيز صفة الوجود لوجب في كل موجود أن يكون متحيزاً، وإذا إستحال ذلك وجب أن يكون المؤثر صفة أخرى زائدة على الوجود، وتلك الصفة:

* إمّا أن تكون متجددةً: وهذا لا يجوز، لأنّها إذا كانت متجددة عند الوجود لتجدد التحيز، وهذا يوجب أن تكون كل واحدة منهما مؤثرة في صاحبتها، وذلك يستحيل.

* أو غير متجددة: وهو الصحيح، فوجب أن يكون المؤثر في صفة التحيز صفة أخرى غير متجددة، وأن تكون مستمرة في حال عدمها.[3]

٤ـ المعدوم على ضربين:

* أن يكون المعلوم من حالة إذا وجد وجب أن يكون متحيزاً.

* أن يكون المعلوم من حالة أنّه إذا وجد إستحال أن يكون متحيزاً.

ولا بّد من أن يكون أحد المعلومين متميزاً عن الآخر، ولا يجوز أن يتميز بصفة منتظرة، لأنّ ما يؤثر في التميز لا يجوز أن يكون متراخياً عنه، مع أنّ التميز مقصور عليه، كما أنّ كلّ حكم يتبع صفة فإنّه لا يجوز أن يحصل قبل حصول الصفة.[4]

٥ـ أنّ الباري تعالى لا بّد من أنْ يكون متميزاً عن كلّ ما سواه، ومخالفاً له، ولا ينوب منابه فيما يرجع إلى ذاته، وإذا كان كذلك وجب أن يكون المعلوم مخالفاً للقديم، ومتميزاً عنه، ولا يجوز أن يكون كذلك إلا ويختص بصفة بها يتميز عن غيره أي أنّ الله تعالى ليس

(١) ينظر الشامل للجويني ص ٢٩.

(٢) ينظر الشامل للجويني ص٣٠.

(٣) ينظر مسائل الخلاف ص ٣٧، الشامل ص ٢٩، شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني 1 / 363.

(٤) ينظر مسائل الخلاف للنيسابوري ص ٤٤ ــ ٤٥، ينظر الشامل ص ٢٨.

بمتحيز، فيجب أن يكون الجوهر المعدوم متميزاً.[١]

٦ـ المعلوم: يعلم على حدّ التفصيل، لأنّه إن لم يصح أن يعلم مفصلاً لم يصح أن يعلم على حدّ الجملة، وما يعلم مفصلاً يكون على صفة بها يتميز عن غيره، فيجب أن تكون المعلومات في سائر الحالات موجودة كانت أو معدومة على صفات تتميز بها عن غيرها.

٧ـ إذا أراد الله تعالى خلق الجوهر فلابّد من أن يقصد إلى إيجاد ما علم من حاله أنّه يجب أن يتحيز عند الوجود، ولا يكون هكذا إلا ويتميز عنده عن غيره، ولا يجوز أن يتميز من غيره إلا أن يختص بصفة.[٢]

٨ـ التميز بين المعدومات دليل الشيئية، مثل التميز طلوع الشمس غداً من مشرقها، وبين طلوعها غداً من مغربها، والتميز بين ما نقدر على الحركة يمنة ويسرة، وما لا نقدر على الطيران، والتميز بين ما نحب حصول اللذات، ونكره حصول الآلام، فالمعدوم: متميز، لأنّه معلوم ومراد ومقدور، وكل متميز ثابت، والتميز يكون بالإشارة العقلية، والإشارة إلى النفي الصرف محال.[٣]

وتوضيح صورة القياس على الشكل الأول من الضرب الأول: المعدوم متميز لكونه معلوماً ومقدوراً ومراداً بعضه دون بعض، وكلّ متميز ثابت، فالمعدوم ثابت.

٩ـ وافق الباقلاني[٤] من الأشاعرة المعتزلةَ في كون المعلوم المعدوم شيئاً بدليل: المعلوم يكون شيئاً وما ليس بشيئ، فلو قلنا حدّ العلم: أنّه معرفة الشيئ على ما هو به، لخرج العلم بما ليس بشيئ من المعلومات المعدومات عن أن يكون علماً.[٥]

١٠ـ قال إبن رشد الأندلسي[٦]: المعدوم الممكن ليس هو ممكناً من جهة ما هو معدوم، ولا من جهة ما هو موجود بالفعل، وإنّما هو ممكن من جهة ما هو بالقوة، ولهذا قالت المعتزلة أنّ المعدوم هو ذات ما أي من جهة القوة والإمكان الذي له يلزم أن يكون ذاتاً ما في نفسه، فإنّ العدم ذات ما ، وذلك أنّ العدم يضاد الوجود، وكل واحد منهما يخلف صاحبه، فإذا إرتفع

(١) ينظر مسائل الخلاف للنيسابوري ص ٤٤، ينظر الشامل ص ٢٨.

(٢) ينظر مسائل الخلاف للنيسابوري ص ٤٥، ينظر الشامل ص ٢٨.

(٣) ينظر محصل الأفكار ص ٣٦ ، معالم أصول الدين ص ١٢، شرح المقاصد لمسعود التفتازاني،١ / ٣٦٣، عالم الكتب* تقريب المرام لعبد القادر السنندجي 1 / 57.

(٤) محمد بن الطيب ن محمد بن جعفر بن القاسم البصري، صاحب التصانيف، توفي في ذي القعدة سنة ثلاث وأربع مائة، وصلى عليه إبنه، ودفن بمقبرة باب الحرب. ينظر الديباج المذهب في معرفة أعيان من ذهب لإبن فرحون ١ / ١٤٢ ــ ١٤٣،* الوافي للصفدي ١ / ٣٧٠،* وفيات الأعيان ٤لإبن خلكان / ٢٦٩ ــ ٢٧٠.

(٥) ينظر التمهيد لأبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني، ص ٣٤ ــ ٣٥، دار الفكر العربي، القاهرة سنة ١٩٤٧م.

(٦) وهو: محمد بن أحمد بن رشد، أبو الوليد الأندلسي، الفيلسوف، من أهل قرطبة، ولد سنة ٥٢٠، وتوفي سنة ٥٩٥. ينظر الأعلام ٥ / ٣١٨، سير أعلام النبلاء ٢١ / ٣٠٧ ــ ٣٠٨، شذرات الذهب لإبن عماد الحنبلي ٤ / ٣٦٧.

عدم شيئ ما خلفه وجودُه، وإذا إرتفع وجوده خلفه عدمُه.[١]

١١ـ الدليل على أنّ المعدوم الممكن شيئ أي ذاته المخصوصة ثابتة في العدم: أنّ وجود المعدوم ممكن لذاته، وإلا لم يوجد أولاً، والإمكان الذاتي لا ينفك عن الذات، وقدرة الله تعالى شاملة لجميع الممكنات، فيكون إيجاده مقدوراً له جائز صدوره عنه وهو المطلوب.[٢]

١٢ـ الإمتناع: نفي، لأنّه صفة الممتنع المنفي، فالإمكان ثابت، فالمعدوم الموصوف به ثابت.[٣]

توضيح هذا الرأي: المعدوم الممكن شيئ، بمعنى ثابت متقرر في الخارج منفك عن صفة الوجود، وبهذا يكون المعدوم حسب قولهم: شيئاً قبل أن يتحقق في الوجود، وعلى شرط أن يكون في إمكانه أن يقبل الوجود، وإلا فلن يكون شيئاً، ولن يتحقق أبداً.

١٣ـ قال الغزالي[٤]: العدم عبارة عن الشيئ عن الموضوع فقط، أو إنتفاء ذلك الشيئ فقط، وعلة العدم هو عدم علة الوجود.[٥]

* نظرية فكرة شيئية المعلوم المعدوم عند المعتزلة:

مرور الشيئ من العدم إلى الوجود لايكون إلا بشرط إمكان الوجود، فهو شرط أساسي ليصير المعدوم كائناً، ومصدر هذه الفكرة كما أكد الشهرستاني[٦] ذلك الإقتباس أنّه من أرسطو بالذات، قال أرسطو في كتاب السماع الطبيعي:

أنّ الهيولى: أي المادة الأولى أزلية أبدية، ولو كانت الهيولى حادثة لحدثت عن موضوع، ولكنّها موضوع تحدث عن الأشياء، بحيث يلزم أن توجد قبل أن تحدث، وهذا خلف، ولو كانت فاسدة لوجبت هيولى أخرى تبقى لتحدث عنها الأشياء، بحيث تبقى الهيولى بعد أن تفسد، وهذا خلفٌ كذلك، ففكرة الهيولى، وهي المادة الأولى للخلق، والتي تكتسب صورتها النهاية مع الوجود.[٧]

وقال فخرالدين الرازي: هذا القول باطل بل

(١) ينظر تهافت التهافت لإبن الرشد ١ / ١٩٦، تحقيق د. سليمان دنيا، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر.

(٢) ينظر تهافت الفلاسفة لعلاء الدين علي بن محمد البتاركاني الطوسي ص ٢٢٠، دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان.

(٣) ينظر طوالع الأنوار للبيضاوي ١ / ١٢٣.

(٤) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي، ولد سنة خمسين وأربع مائة، تفقه ببلده أولاً، ثمّ تحول إلى نيسابور، تلميذ الجويني، توفي يوم الإثنين رابع عشر جمادي الآخرة سنة خمس وخمس مائة، وله خمس وخمسون سنة، ودفن بمقبرة الطابران قصبة بلاد طوس. ينظر طبقات الأولياء لإبن الملقن ١ / ١٧، *شذرات الذهب ٤ / ٩ وما بعدها، *العبر ١ / ٢٣٦،* الوافي للصفدي ١ / ١١٩ وما بعدها، * سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣٢٢ وما بعدها.

(٥) ينظر مقاصد الفلاسفة للغزالي ص ١٨٥ ــ ١٨٦، تحقيق د. سليمان دنيا، دار المعارف، بمصر.

(٦) وهو: محمد بن عبدالكريم بن أحمد، من فلاسفة الإسلام، المتكلم على مذهب الأشاعرة، ولد في شهرستان سنة ٤٧٩هـ، وإنتقل إلى بغداد فأقام بها ثلاث سنين، وعاد إلى بلده، وتوفي بها سنة ٥٤٨هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ٢٠ / ٢٨٦ وما بعدها،* الوافي بالوفيات للصفدي ١/ ٤٠٩ ــ ٤١٠.،* الأعلام للزركلي ٦ / ٢١٥.

(٧) نهاية الاقدام للشهرستاني ص 53.

واهٍ: أنّ المحكوم عليه بكونه ممكناً، إمّا أن يكون ثابتاً في العدم كما هو مذهبكم، أو لا يكون، والأول باطل: لأنّ عندكم الذوات المعدومة يمتنع عليها التغير، والخروج عن الذاتية، فلا يمكن جعل الإمكان صفة لها، وإن كان الثاني كان الإمكان وصفاً لما ليس بثابت في العدم.(١)

فلمّا رآى الفلاسفة أنّ المتصورات في الأذهان هي: أشياء ثابتة في الأعيان، فقضوا بأنّ المعدوم شيئ، وظنّوا بأنّ وجود الأجناس والأنواع في الأذهان هي أحوال ثابتة في الأعيان، فقضوا بأنّ المعدوم شيئ، وأنّ المعتزلة لما سمعوا كلاماً من الفلاسفة، وقرأوا شيئاً من كتبهم، وقبل الوصول إلى كنه حقيقته في كلامهم في تحقيق الأجناس والأنواع، والفرق بين المتصورات في الأذهان، والموجودات في الأعيان، فاقتبسوا من ذلك أنّ الحقائق الذاتية: في الأجناس والأنواع يعبر عنها بالأحوال، وهي صفات وأسماء ثابتة للموجودات لا توصف بالوجود ولا بالعدم، وتارة يعبرون عنها بالأشياء وهي: أسماء، وأحوال ثابتة للمعدومات لا تخص بالأخص، ولا تعمّ بالأعمّ.

قال زهدي جارالله: في قولهم بشيئية المعدوم: دلالة قوية على الطرق التي كانوا يتبعونها في التوفيق بين الدين والفلسفة، والرأي السائد أنّ هذه المحاولات وأمثالها هي من أهم الأعمال الفكرية التي قام بها المعتزلة وخلّفوها للمتأخرين فساروا على ضوئها وقلدوهم فيها.(٢)

القول الثاني: عند الأشاعرة، وأبي الحسين البصري، والنصيبي وهو: عسكر بن عبدالرحيم بن عسكر بن أسامة العدوي النصيبي المتوفى سنة ٦٣٦هـ(٣)، حيث أطلقوا الشيئ: على الموجود فقط، فالشيئ عندهم: حقيقة في الوجود،ودليلهم:

١ـ إن كان المعدوم مساوياً للمنفي، أو أخص منه صدق كلّ معدوم منفي، وكل منفي ليس بثابت، فالمعدوم ليس بثابت، وإن كان أعمّ منه لم يكن نفياً صرفاً، وإلا لما بقي فرق بين العام والخاص، فكان ثابتاً، وهو مقول على المنفي، فالمنفي ثابت، وهذا خلاف المقصود،(٤)وصورة القياس هكذا:

كلّ منفي معدوم لصدق العام على كلّ أفراد الخاص، وكلّ معدوم ثابت، فكلّ منفي ثابت، وهذا خلاف المفروض.

٢ـ القائلون بأنّ المعدوم: شيئ قد أثبتوا القدرة، وهي الصفة المؤثرة، وبين إثبات القدرة والقول بأنّ المعدوم الممكن ثابت في الخارج منافاتٌ، وذلك لأنّه على تقدير أن يكون المعدوم الممكن شيئاً إنتفى القدرة لأنّها لو ثبت فتأثيرها:

أـ إمّا بالذات وهو باطل: لأنّ الذات مستغنٍ عن المؤثر عندهم.

(١) محصل الأفكار للرازي ص ٣٧.

(٢) ينظر المعتزلة لزهدي حسن جار الله، ص ٦٠، مطبعة مصر.

(٣) ولد سنة ٥٦٠هـ. ينظر الأعلام ٤ / ٢٣٣.

(٤) ينظر طوالع الأنوار للبيضاوي ١ / ١٢١.

بـ أو في الوجود وهو باطل أيضاً، لأنّ الوجود عندهم حال، والحال غير مقدور.

جـ أو في إتصاف الذات بالوجود، وهو باطل: لأنّ إتصاف الماهية بالوجود إعتباري، ليس له تقرر في الخارج، لأنّه لو ثبت في الخارج لكان متصفاً بالثبوت، فإتصافه بالثبوت أيضاً يكون ثابتاً، فيلزم التسلسل وهو محال، وإذا لم يكن الإتصاف ثابتاً في الخارج لم يكن للقدرة تأثير، فعلى تقدير أن يكون المعدوم الممكن شيئاً في الخارج إنتفى القدرة، فيكون المنافاة ثابتة بين إثبات القدرة وبين إثبات أنّ المعدوم الممكن شيئ في الخارج، فيكون أمرهم دائراً بين نفي القدرة ونفي أنّ المعدوم الممكن شيئ.[1]

٣ـ النفي والإثبات يتقابلان، والمنفي والمثبت يتقابلان تقابل التناقض، حتى إن نفيت شيئاً معيناً في حال مخصوص بجهة مخصوصة لم يمكنك إثابته على تلك الحال، وتلك الجهة المخصوصة، ومن أنكر هذه القضية فقد أنكر هذه الحقائق كلها.[2]

٤ـ قام الدليل على أنّ الله تعالى خلق العالم بجواهره وأعراضه، فيقال: أوجدَعينها وذاتها، أم ذاتها فقط؟،فإن قلتم: أوجد ذاتها وعينها، فهذا تصريح بقدم العالم، وإثبات أن لا إبداع ولا إختراع ولا أثر لقادرية الله تعالى أصلاً، فعلى ذلك تكون وظيفة الله في خلق العالم محصورة في منح الوجود فقط للمعدوم، وليس في خلق الماهيات المعدومات، وإن قلتم أوجدَ غيرها، فالكلام في ذلك الغير كالكلام فيما نحن فيه، وإن قلتم: أنّ علم الباري متعلق به في الأزل، ولا بّد للعلم من متعلق وهو معلوم محقق، فوجب أن يكون المعدوم شيئاً ثابتاً، قلنا: يلزم من ذلك تناهي علم الله تعالى، لأنّ حصر العلم في معلومات هي موجودات، والموجودات متناهية، فيجب تناهي المعلومات.[3]

٥ـ قال الجويني من الأشاعرة إثبات إسم الشيئ إمّا راجع إلى:

* العقل: وهو مستحيل لأنّ الأسماء لا تختص تسميتها عقلاً، واللغات لا تثبت إلا إصطلحاً أو توقيفاً.

* أو إلى ثبوت السماع من أهل اللغة: فلا يخلو إمّا أن يكون ذلك:

ـــ حقيقة: فكنت مطالباً بإثباتها، ومن شأن الحقائق في اللغة الظهور والإنتشار والإشتهار.

ـــ أو مجازاً: فلا ينكر التجوز بحال ما، والعرب لا تثبت شيئاً ليس بقديم ولا حادث، وإثبات ذلك خروج عن موجب الإطلاقات.[4]

القول الثالث: قال بعض المعتزلة أنّه: إسم لما ليس بمستحيل موجوداً كان أو معدوماً.

القول الرابع: الناشيء أبو العباس[5] أُطلِقَ على

(١) ينظر مطالع الأنظار للأصفهاني ١ / ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٢) ينظر نهاية الاقدام ص ٥١.

(٣) ينظر نهاية الاقدام ص ٥١ ـ ٥٢.

(٤) ينظر الشامل ص ٣٠ ـ ٣١.

(٥) وهو: عبدالله بن محمد، من أهل الأنبار، نزيل بغداد، خرج في آخر أيامه إلى مصر، وأقام فيها بقية عمره، وهو من

القديم، وأطلق على الحادث مجازاً.

القول الخامس: عند الجهمية الشيئ هو: الحادث.

القول السادس: مذهب هشام بن الحكم[1] أنّ الشيئ هو: الجسم.[2]

المبحث الثاني
في إيجاد المعلوم من العدم، وفناءه،

وهو على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قدم الله تعالى، وإيجاد المعلوم المعدوم، وإعادة المعدوم

فالمطلب متكون من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: كل الفرق المسلمين وأهل الملل من اليهود والنصارى يقولون: بقدم الله تعالى، وهو: معلوم موجود، لا إبتداء لوجوده، ولم يكن موجوداً بإيجاد أحد، ودليل المعتزلة في قدم الله تعالى هو:[3]

* قال القاضي عبدالجبار الهمداني: لو لم يكن الله تعالى قديماً لكان محدثاً، لأنّ الموجود يتردد بين هذين الوصفين، فإذا لم يكن على أحدهما كان على الآخر لا محالة، فلو كان القديم تعالى محدثاً لإحتاج إلى محدث، وذلك المحدث إمّا أن يكون قديماً أو محدثاً، فإن كان محدثاً كان الكلام في محدِثه كالكلام فيه فإمّا أن ينتهي إلى صانع قديم، أو يتسلسل إلى ما لا نهاية، وذلك يوجب أن يصح وجود شيئ من هذه الحوادث، فالله تعالى هو الموجود الذي لا أول لوجوده.[4]

* وذهب النيسابوري: أنّه تعالى لم يكن معدوماً ثمّ وجد بكون المعدوم ليس له حال، ولا صفة، فإذا لم يكن له حال معقولة، وإنّما المرجع به إلى زوال صفة الوجود فلا يطلب في ذلك وجهٌ، لأنّ الوجه إنّما يطلب في الأحكام والصفات الثابتة، فيقولون: الله تعالى: واجب الوجود وإنّما وجب وجوده فيما لم يزل لإستحالة عدمه كما أنتم تقولون إنّما وجب عدم هذه الذوات فيما لم يزل لإستحالة وجودها، قيل له: هذه المعرضة لا تصح أصلاً، لأنّ الوجود: صفة معقولة، والمرجع بالعدم إلى زوالها، وزوالها من حكمها فيصح لنا أن نقول: وجب العدم إستحالة الوجود، ولا يصح لهم أن يقولوا: وجب الوجود لإستحالة العدم، لأنّا إذا قلنا: وجب العدم لإستحالة الوجود كنا قد إتبعنا حكم الصفة، وهم إذا قالوا وجب الوجود لإستحالة العدم كانوا قد إتبعوا الصفة حكمها، والحكم أبداً يتبع الصفة، والصفة لا تتبعه.[5]

القسم الثاني: إيجاد المعلوم المعدوم إلى الوجود أي

الطبقة الثامنة للمعتزلة. ينظر فرق وطبقات ص ٩٨.

(١) الشيباني بالولاء الكوفي، متكلم مناظر، ولد بالكوفة، وسكن بغداد، صاحب المصنفات، توفي بالكوفة سنة ١٩٠هـ. ينظر الأعلام ٨ / ٨٥.

(٢) ينظر شرح المواقف ١ / ٣١٠،* شرح المقاصد ١ / ٣٦٥.

(٣) أذكر فقط دليل المعتزلة، لأنّ البحث عنهم، ولا أذكر أدلة غيرهم من المتكلمين خوفاً من الخروج عن الموضوع، وأكتفي بذكر دليلين لهم مجانباً الإطناب في البيان.

(٤) ينظر شرح أصول الخمسة ص ١٨١.

(٥) ينظر التوحيد ديوان الأصول ص ٢٢٨.

حدوث العالم: كلامنا في ذلك توضيح مذهب المعتزلة في قولهم من أنّ الله تعالى خالق الكون، وموجده من العدم إلى الوجود، وذلك بعرض آراء علماء المذهب إظهاراً لسوء معتقدهم.

زعم الفلاسفة: العالم قديم أزلي[١]، وقالت المعتزلة: إنّ العالم في العدم كانت له جميع صفات العالم الموجود، كما بيّنا صفات المعدوم عندهم، وأنّ قدرة الله تعالى ليس لها سوى حالة واحدة وهي: الإيجاد والإحداث، فحين خلق الله هذا العالم لم يفعل شيئاً سوى أنّ إخراجه من العدم إلى الوجود، وإذا قصد أن ينفيه: لن يفعل شيئاً سوى أن يرده إلى العدم، فالخلق عندهم ليس سوى الإيجاد، لا إخراج شيئ من لا شيئ.

ذهب البغدادي في أصول الدين: أنّهم كانوا يضمرون قدم العالم، ولمّا لم يجسروا على إظهاره قالوا بشيئية المعدوم.[٢]

وقال الشهرستاني: إنّ المعتزلة تأثروا بأرسطو، حيث كان يقول: إنّ كل حادث عن عدم يسبقه إمكان الوجود ضرورة، وإمكان الوجود ليس عدماً محضاً، بل هو أمر له صلاحية الوجود والعدم، ولن يتصور ذلك إلا في مادة، فكل حادث: يسبقه مادة متقدمة عليه تقدماً زمانياً، والعالم لو كان حادثاً عن عدم لتقدمه إمكان الوجود في مادة تقدماً زمانياً، ليس قبله عدم.[٣]

وزعم النظام[٤]، وأبو هذيل، والجاحظ: أنّ الله تعالى إذا علم أنّ فعل شيئ أصلح من تركه إستحال منه تركه، والتخلف عنه.[٥]

وعند أبي هذيل: ما يعلمه الله تعالى، ويقدر عليه غاية ينتهي إليها، وحداً يقف عنده، فلا يعلم بعد ذلك شيئاً، ولا يقدر أن يفعل شيئاً أصلاً.[٦]

ومذهب ثمامة بن أشرس:[٧] وبقية أصحاب المعارف من المعتزلة: أنّ الله فعل العالم بطباعه كالنار التي لا يكون منها إلا التسخين، والثلج الذي لا يكون منه إلا التبريد.[٨]

والإسكافي[٩] قال: إنّ الله تعالى لم يخلق الكافرين

(١) نصوا على ذلك في مؤلفاتهم، كالفارابي في مؤلفاته وشرحه لفلسفة زينون، وإبن سينا في رسالة الأضحوية، وإبن رشد في تهافت التهافت.

(٢) ينظر أصول الدين للخطيب البغدادي ص ٧١. والبغدادي هو: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبدالله التميمي الإسفراني، أبو منصور، ولد ونشأ في بغداد، ومات في أسفرايين سنة ٤٢٩هـ. ينظر الأعلام للزركلي ٤ / ٤٨.

(٣) ينظر نهاية الإقدام ص ٣٣.

(٤) أبو إسحاف إبراهيم بن سيار النظام، وهو من الطبقة السادسة من المعتزلة، وهو إبن أخت إبي الهذيل، توفي سنة ٢٣١هـ. ينظر فرق وطبقات ص ٥٩ وما بعدها.

(٥) ينظر الإنتصار والردّ على إبن الراوندي الملحد للخياط ص ٦٠، مكتبة الثقافة الدينية.

(٦) ينظر مقالات الإسلاميين للإمام الأشعري ١ / ١٦٣.

(٧) وهو من الطبقة السابعة من المعتزلة، يكنى أبا معين النميري، كان جدلاً حاذقاً. ينظر فرق وطبقات ص ٧٠ وما بعدها.

(٨) ينظر الإنتصار للخياط ص ٦١ ــ ٦٢.

(٩) أبو جعفر، وهو: محمد بن عبدالله الإسكافي، كان خياطاً، ومن طلاب جعفر بن حرب، مات سنة ٢٤٠هـ، وهو من

ولا المؤمنين في الحقيقة، بل ذهب إلى قدم الأجسام حيث زعم: أنّ كلّ موجود على ظهر الأرض لم يكن معدوماً قط بوجه من الوجوه، لأنّ الموجود عنده: ليس بمعدوم، ولم يكن معدوماً ولا يكون معدوماً أبداً، ووافقه الجاحظ أيضاً القول بقدم العالم، وزعم أنّ فناء الأجسام محال على الله تعالى[1]

القسم الثالث: إيجاد الموجود الثابت الحقيقي بعد ما يفنى أي إعادة المعدوم، فهي جائزة عند جمهور المتكلمين، والفلاسفة قالوا: بإمتنعها، والمعتزلة إختلفوا فيها، على أقوال:

أولاً: الجواهر: قال جمهورهم: غير أبي الحسين البصري إلى جواز إعادتها، لأنّ ذواتها باقية في العدم، ولو بطلت ذواتها لإستحالت إعادتها.

ثانياً: الأعراض: مذهب جمهورهم: يمتنع إعادة الأعراض التي لا تبقى كالأصوات، والإرادات، لأنّها مختصة بالأوقات، وباقي الأعراض المقدور للعبد لا يجوز إعادتها لا لعبد، ولا للربّ، والمقدور لا للعبد يجوز إعادتها، وقال بعض المعتزلة وبعض الأشاعرة بإمتناع إعادة الأعراض مطلقاً، لأنّ المعاد إنّما يعاد بمعنى فيلزم قيام المعنى بالمعنى.[2]

وقولهم هذا باطل بدليل قوله تعالى في سورة الروم جزء من الآية ٢٧: (وهو الذي يبدأ الخلق ثمّ يعيده وهو أهون عليه)، وقوله تعالى في سورة يس جزء من الآية ٧٩: (قل يحييها الذي أنشأها أول مرّة).

والمعتزلة زعموا: في يوم القيامة لا يقدر الله تعالى أن يزيد في نعيم أهل الجنة أو ينقص منه، ولا أن يزيد في عذاب أهل النار أو ينقص منه، كذلك لا يقدر أن يخرج أحداً من أهل الجنة عنها، أو يدخل فيها من ليس من أهلها، ولا أن يخرج أحداً من أهل النار عنها، أو يدخل منها من ليس من أهلها.[3]

وخلاصة القول بأنّ العدم: شيئ وذات يبطل أن يكون فعل تلك الذات من أثر القدرة، وأنّ الفعل الواقع بالقدرة لا يكون فعلاً للذات فإنّها أزلية، وإنّ فعله هو نفس وجود الذات، ونفس وجود الذات ليس شيئاً، ففاعل العدم إذاً ما فعل شيئاً، وإذا صدق ذلك صدق كونه لم يستعمل القدرة في أثر التبعة، وبالتالي يبقى كما كان معدوماً، ولم يفعل شيئاً أيضاً يبطل العدم بفقدان شرط الوجود.

فالمعدوم لا يعاد بعينه وهو مذهب الفلاسفة، والجبائي[4] وبعض الكرامية، وأبو الحسين البصري،

الطبقة السابعة من المعتزلة. ينظر فرق وطبقات ص ٨٣.

(١) ينظر الإنتصار للخياط ص ١٤٤ ــ ١٤٥.

(٢) ينظر شرح المقاصد لمسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، ٥ / ٨٣، تحقيق د. عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب.

(٣) ينظر الإنتصار للخياط ص ٢٦،* الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٦.

(٤) أبو عليّ، شيخ المعتزلة، وهو: محمد بن عبدالوهاب بن سلام، وكان الجبائي زوج أم الأشعري، وعاش ثمانٍ وستين سنة، وتوفي سنة ثلاث وثلاث مائة. ينظر الوافي بالوفيات للصفدي ١ / ٤٧٦.

ومحمود الخوارزمي[1] من المعتزلة ونصير الطوسي[2]، ، فيستحيل بعث الأجسام بعد تفرقها بالموت، وأمّا قوله تعالى في سورة البقرة جزء من الآية ٧٣ (كذلك يحي الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون)، وقوله تعالى في سورة الحج الآية ٧ (وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها و أنّ الله يبعث من في القبور)، فيأولونه: بأنّ الله تعالى يحي أرواح الموتى، ويبعث أرواح من في القبور،وشبهتهم في ذلك: إمتناع الإشارة إليه، فلا يصح الحكم عليه بصحة العود، لأنّ المعدوم ليس له هوية ثابتة، فيمتنع الإشارة العقلية إليه، أو ما لا يمكن أن يشار إليه لا يصح الحكم عليه.[3]

وذهب الغزالي في كتابه ــ الإقتصاد في الإعتقاد ــ: (فإن قيل: فماذا تقولون: أتعدم الجواهر والأعراض، ثمّ يعادان جميعاً؟، أو تعدم الأعراض دون الجواهر، وإنّما تعاد الأعراض؟، قلنا: كل ذلك ممكن، وليس في الشرع دليل قاطع على تعين أحد هذه الممكنات).[4]

والردّ عليه: بأنّه دلّ القرآن على إعادة الجواهر والأعراض يوم القيامة، وتشملها قدرة الله تعالى، والقرآن دليل قاطع لا شبهة فيه لدى المسلمين، ومن الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى في سورة القيامة، الآية ٣ ـ ٤ (أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه، بلى قادرين على أن نسّوي بنانه)، وشبهة القائلين بعدم إعادة المعدوم هي:

١ـ إعادة المعدوم بعينه، يلزم تخلل العدم بين الشيئ ونفسه، واللازم باطل بالضرورة.

٢ـ لو جاز إعادة المعدوم بجمع مشخصاته، لجاز إعادة زمانه الأول، ويلزم منه المحالان:

أـ الجمع بين المتقابلين: لأنّه صدق على شيئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة أنّه مبدأ ومعاد.

بـ وقع التفرقة والإمتياز بين المبدأ والمعاد حيث لم يكن معاداً، إلا من حيث كونه مبدأً.

٣ـ لو أعيد المعدوم لجاز أن يوجد إبتداء ما يماثله في الماهية وجميع العوارض المشخصة، لأنّ حكم الأمثال واحد، ووجود فرد بهذه الصفات من جملة الممكنات، فيلزم من هذا عدم التمايز بين المبدأ والمعاد.[5]

المطلب الثاني: في فناء الموجود إلى العدم:، إنعدام الموجود

ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: إستحالة فناء الموجود القديم: الله تعالى موجود قديم لا ينعدم، و لا يشمله الفناء عند كل الفرق المسلمين ومن بينهم المعتزلة، فهو موجود

(١) صاحب أبي الحسين البصري، وهو غير محمود الخوارزمي الزمخشري.

(٢) المعتزلي، وهو: محمد بن محمد بن الحسن، ولد سنة ٥٩٧هـ بطوس قرب نيسابور، كان ذا حرمة وافرة ومنزلة عالية عند هولاكو، وتوفي ببغداد سنة ٦٧٢هـ. ينظر الأعلام ٧ / ٣٠ ــ ٣١،* الوافي بالوفيات ١ / ٧٩ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح القوشجي على التجريد ٢ / ١٥٠،* الصواعق المرسلة لمحمد الزرعي ٢ / ١٠١، دار العاصمة الرياض.

(٤) الإقتصاد في الإعتقاد ص ١٣٤، لأبي حامد الغزالي، مكتبة الشرق الجديد، ــ بغداد.

(٥) ينظر شرح المقاصد ٥ / ٨٧.

لا أول لوجوده، ويستحيل عليه الفناء، ودليلهم على ذلك:

أـ القديم ينتفي بالضدّ، وقد ثبت أنّ المرجع بالقديم هو ما يجب وجوده لأمر يرجع إلى ذاته، لأنّ هذا هو الواجب في كلّ ضدين أن يكون كلّ واحد منهما على صفة معاكسة لما عليه الآخر لأمر يرجع إلى ذاته،، وضدّه يجب أن يكون كذلك، وقد علمنا أنّه ليس هاهنا شيئ يمكن الإشارة فيقال إنّه على عكس من صفة الوجود لأمر يرجع إليه سوى العدم، فيجب على هذا أن يكون ضدّ القديم هو المعدوم الذي يجب عدمه، كما أنّ القديم هو: الموجود الذي يجب وجوده، فإذا كان كذلك، وقد ثبت أنّ المعدوم: بلا إبتداء فلو كان ضدّاً للقديم لوجب أن يمنع من وجود القديم أصلاً، لا أن يكون القديم موجوداً، فيطرأ هذا الضدّ عليه فيعدمه، ففي هذا إبطال القول بوجوده فضلاً من أن يقال بعدمه، فثبت بهذا: أنّ القديم لا يجوز عليه العدم والبطلان.(١)

بـ القديم: إمّا أن يكون قديماً لنفسه، أو بالفاعل، أولمعنى، لا يجوز أن يكون قديماً بالفاعل، ولا لمعنى، فلم يبق إلا أن يكون قديماً لنفسه، لأنّه إن كان قديماً بالفاعل فمن حق الفاعل: أن يكون متقدماً على فعله، وما تقدمه غيره لا يجوز أن يكون قديماً، لأنّ القديم هو ما لا أول لوجوده، وإن كان قديماً لمعنى: ننظر إمّا أن يكون موجوداً، أو معدوماً، لا يجوز أن يكون معدوماً: لأنّ العدم منقطعة الإختصاص، ولأنّ الإيجاب إمّا أن يصدر عن الصفة المقتضاة عن صفة الذات وهي مشروطة بالوجود، فلا يجوز أن يكون معدوماً، وإن كان موجوداً ننظر: إمّا أن يكون قديماً أو محدثاً، فلا يجوز أن يكون محدثاً، لأنّ العلة لا تتراخى عن المعلول، ولا يجوز أن يكون قديماً، لأنّه ليس بأن يكون القديم قديماً لهذا المعنى أولى من أن يكون هذا المعنى قديماً للقديم، وهذا يؤدي إلى أن لا تتميز العلة من العلل به، ومن شأن ما يجعله على أن يجعله متميزاً بين العلل حتى لو لم يتميز دلّ على فساده.(٢)

جـ عدم القديم لا يخلو من ثلاثة أوجه:

١ـ عدمه لإستحالة بقائه كما يعدم الحركة بعد حدوثها، لإستحالة بقائها، ولو كان عدم القديم على هذا الوجه لبطل قدمه.

٢ـ يعدم لقطع أحداث البقاء فيه مثل: الأجسام إذا لم يخلق فيه البقاء عدم، فهذا محال في وصف القديم، لإستحالة كونه محلاً للحوادث.

٣ـ طريان ضدّ عليه وهذا محال، لأنّه ليس عدم الشيئ بضد يطرأ عليه أولى من عدم ذلك في محله بضده الطاريئ عليه.

وكون العرض لا يقوم بالعرض، والبقاء عرضي، ولذلك فلا يمكن أن يقوم بالأعراض، إذ لو بقيت الأعراض زمانيين لكان بقاؤها بنفسها، لا ببقاء زائد عليها، وحينئذٍ لا يعقل فناؤها، لأنّ ما بالذات لا

(١) ينظر كتاب التوحيد للنيسابوري ص ١٧٩.

(٢) ينظر شرح أصول الخمسة ص ١٠٧ ــ ١٠٨.

يتخلف أيضاً، يحيل أن يكون العدم لضدّ، لأنّه إن كان حادثاً، وضاد القديم أعدمه القديم، ومحال أن يكون الضدّ قديماً، ولم يعدمه.[1]

القسم الثاني: فناء العالم:

أولاً: مذهب معتزلة البصرة: قالوا: لا يُفنى الجواهر: فيستحيل عدم الأجسام بعد كونها، وفناء الشيئ يقوم بغيره، وإذا أراد الله أن يفني العالم فهذا الفناء يكون شاملاً لا جزئياً، ولو خالف الأمر ذلك لكان الله تعالى ظالماً، ومن المحال أن يفنى الله خلقه حتى يبقى وحده كما كان وحده، فعليه لا يكون فناء الأشياء مطلقاً كلياً، وشبهتهم في ما ذهبوا إليه، هي:

١ـ كون القادر قادراً لا يتعلق بالشيئ إلا على وجه الإيجاد، لأنّه لو تعدى في التعلق به عن هذا الوجه إلى وجه آخر ولا حاصر لوجب أن يتعلق بكل وجه تحصل عليه الذات، ويجري مجرى الإعتقاد في أنّه يصح أن يتعلق بالذات على وجه يصح أن يحصل عليه.[2]

٢ـ لو كان الله تعالى قادراً على إعدام الشيئ، لوجب أن نكون قادرين على الشيئ من وجه الإعدام، لأنّ كيفية تعلق الصفة بمتعلقها لا تفترق فيها حال الموصوفين بهان وقد عرفنا أنّ كوننا قادريين لا يتعلق بالإعدام.[3]

٣ـ يجب أن يصح أن ينعدم فعل الغير، وأن يتعلق كوننا قادرين بمقدور الغير على وجه الإعدام، وإذا صحّ أن يتعلق به على هذا الوجه، صحّ أن يتعلق به على وجه الإيجاد فيكون على هذا الموضوع مقدور واحد بين قادرين على وجه واحد، فالواحد منّا قادراً على إعدام الحياة ولا يقدر على إعدامها إلا ويجب أن يصح أن يقدر على إيجادها، ويصحّ أن ينعدم بقدرة واحدة أكواناً كثيرة، وليس يكون كذلك إلا وتكون القدرة الواحدة متعلقة بأكثر من جزء واحد، من جنس واحد، في وقت واحد، في محل واحد، وما لا يبقى من الأعراض أن يقال: بأنّ عدمه يتجدد بالفاعل، لأنّ غيره إذا تجدد عدمه بالفاعل فإنّما إفتقر إلى الفاعل لتجدد عدمه، ولو كان كذلك لوجب أن لا يعدم إذا لم يعدمه الفاعل في كل ما يتجدد عدمه، وهذا يوجب أن يبقى، وقد عرفنا أنّ البقاء مستحيل عليه، ولا حال للعدم بكونه معدوماً، فلا يصحّ أن يقال: أنّ المعدوم يحصل بالفاعل.[4]

وقال أبو هاشم وأصحابه، وأبو علي: أنّه لا يجوز أن يفني بعض الجواهر مع بقاء البعض، لأنّ فناء بعض الجواهر فناء لسائرها، ففناء بعض الجواهر لا يكون فناءً كسائرها، وشبهتهما:

أنّ الجوهر من جنس واحد وما يضاد بعضها

(١) ينظر أصول الدين لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، ص ٨١، الطبعة الأولى، أستانبول، مطبعة الدولة سنة ١٩٢٨م.

(٢) ينظر مسائل الخلاف لأبي رشيد النيسابوري ص ٨٣.

(٣) ينظر مسائل الخلاف ص ٨٤.

(٤) ينظر مسائل الخلاف ص ٨٥.

في الجنس يضاد سائرها، فإذا وجد الضّد فليس بأن يفني بعضها أولى من أن يفني سائرها فيجب أن يفني الجميع، ومعلوم أنّه إذا كان ضدّاً لها في الجنس، ووجد كوجود الجميع وجب أن يضاد سائرها، فلذلك إذا كان الفناء ضدّاً للجواهر كلها، وقد وجد على وجه ليس بأن يفني بعضها أولى من أن يفني البعض الآخر، فالواجب أن يفني الجميع.(١)

وعند أبي هذيل: أنّ ما يقدر الله عليه، ويعلمه غاية ينتهي إليها، لا تتجاوزها قدرته، ولا يتعدها علمه، وزعم الجاحظ وهو من أصحاب المعارف: محال أن يعدم الله تعالى الأجسام بعد وجودها، وإن كان هو أوجدها بعد عدمها، وذهب في إحالة بقاء القديم وحده.(٢)

ومذهب أبي علي الجبائي، وإبنه أبي هاشم: إنّ الله تعالى لا يستطيع أن يفني ذرةً من العالم مع بقاء السموات والأرض.(٣)

وممّن زعم عدم فناء الجواهر بعض الأشاعرة ومنهم فخرالدين الرازي، حيث قال: لم يثبت بدليل قاطع أنّ الله تعالى يعدم الأجزاء ثمّ يعيدها، ثمّ يقول: وأمّا قوله تعالى في سورة الحديد الآية ٣ (هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيئ عليم)، فهو بحسب الإستحقاق، لا بحسب الزمان، وقوله تعالى في سورة القصص الآية ٨٨ (ولا تدع مع الله إلهاً ءاخر لا إله إلا هو كلّ شيئ هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون)، لا نسلم أنّ الهالك هو المعدوم، بل هو الذي خرج عن حدّ الإنتفاع، أو أنّها قابلة للهلاك، وقوله تعالى في سورة القصص الآية ١٠٤ (يوم نطوي السماء كطيّ السجل للكتب كما بدأنا أول خلق نعيده وعداً علينا إنّا كنّا فاعلين) أنّ تشبيه الشيئ بغيره لا يقتضي مشابهتها في كل الأمور.(٤)

ثانياً: مذهب معتزلة بغداد: ومنهم أبو القاسم، وأبو بكر بن الأخشيد (أحمد بن علي ت ٣٢٦هـ(٥))، وأبو عبدالله محمد بن عمر الضمري(٦)، إلى جواز فناء بعض الجواهر مع بقاء البعض، ودليلهم فيما ذهبوا إليه هو:

لو لم يكن الله تعالى موصوفاً بالقدرة على أن يفني بعض الأجسام دون بعض لكان فيه تعجيز الله تعالى، كما جاز أن يوجد جوهراً ولا يوجد جوهراً آخر كذلك يجوز أن يفني جوهراً ولا يفني آخر.(٧)

وردّ معتزلة البصرة عليهم: لا يجوز أن يوصف الله تعالى بالقدرة على أن يجمع بين السواد والبياض، ولا يكون ذلك تعجيزاً، لأنّه يستحيل

(١) ينظر مسائل الخلاف ص ٨٧ ــ ٨٨.
(٢) ينظر الإنتصار والردّ على إبن الراوندي للخياط، ص ٦٠ ــ ٦١ ــ ٦٢، مراجعة محمد صبحي، مكتبة الثقافة الدينية.
(٣) ينظر فرق وطبقات المعتزلة ص ١١٨.
(٤) ينظر محصل الأفكار ص ١٧١ ــ ١٧٢.
(٥) جده: بيغجور، من رؤساء المعتزلة، وزهادهم، كان فصيحاً، له معرفة بالعربية والفقه. ينظر الأعلام ١ / ١٧١.
(٦) شيخ المعتزلة في البصرة، إنتهت إليه رياستهم بعد الجبائي، وهو أستاذ أبي سعيد السيرافي، توفي سنة ٣١٥هـ. ينظر الأعلام ٦ / ٣١١.
(٧) ينظر مسائل الخلاف ص ٩٧.

وجود الشيئ مع ضدّه، والوصف بالقدرة على المحال محال، فالفناء يضادّ الجواهر كلها، فخلقه للفناء مع بقاء الجواهر كونٌ بمنزلة الجمع بين السواد والبياض في محل واحد، فكما يستحيل أحدهما فكذلك سبيل الآخر في الإستحالة.(١)

وذهب أبو الحسين الخياط(٢): بجواز إنتفاء الجوهر بأن يعدمه الله تعالى، فجوز تعلق كون القادر قادراً بالإعدام، وقال أبو القاسم البلخي: فناء الجوهر هو: أن لا يخلق الله تعالى له البقاء.

وردّ من قبل مدرسة البصرة: أنّ الجسم لا يكون باقياً ببقاء، ولو كان الجسم ينتفي بأن لا يخلق له البقاء، لوجب أن يكون الواحد منّا معدما للجسم إذا لم يفعل له البقاء.(٣)

والفناء عند القائلين به من البغداديين ليس بجسم، ولا يختص بجهة، ودليلهم فيما ذهبوا إليه:

١ـ إستحالة نقل الجوهر عن تلك الجهة إلى جهة أخرى في حال طروء الفناء على الجهة.

٢ـ كونه مختصاً بالجهة لما هو عليه في نفسه، أنّه لا يجوز أن يكون لعلّة، وإذا كان كذلك كانت المنافاة تابعة له، ولو كان كذلك لإستحالة أن يشاركه الجوهر في هذه الصفة، فكان لا يجوز أن يكون الجوهر كائناً في تلك الجهة.

٣ـ أن يكون قد حصل في تلك الجهة في حال، ننظر: إن كان في حال مع جواز حصوله في غير الجهة فهذا جائز، أو في حال يجب حصوله فيه، وهذا لا يجوز، لأنّه يوجب:

أـ أن يكون حاصلاً فيها لنفسه، أو لما هو عليه في نفسه.

بـ أن لا يجوز أن ينتفي به جوهران في حالة واحدة.

جـ إذا أراد الله أن ينفي جوهرين أن يخلق فنائين يختص كل واحد منهما بجهة.

دـ أن يكون الجنسان المختلفان ينفيان جنساً واحداً.

هـ أن ينتفي الجوهران في وقت واحد، وهو محال.

وـ أن لا يقال أنّهما ضدان لإستحالة وجودهما في حالة واحدة.(٤)

المطلب الثالث: الرأي الراجح في مسألة ـ المعلوم المعدوم

قسمته على ثلاثة أقسام :

التحليل تارةً بين الحق والباطل، وتارة بين القولين الباطلين لتبين بطلانهما، أو بطلان أحدهما، أو كون أحدهما أشد بطلاناً من الآخر، فإنّ هذا ينتفع به كثيراً في أقوال أهل الكلام والفلسفة وأمثالهم ممّن يقول أحدهم: القول الفاسد وينكر على منازعه ما هو أقرب

(١) ينظر مسائل الخلاف ص ٩٧.

(٢) وهو: عبدالرحيم بن محمد بن عثمان، أستاذ أبي القاسم البلخي، وعبدالله بن أحمد، م الطبقة الثامنة من المعتزلة، من أصحاب جعفر بن حرب. ينظر فرق وطبقات ص ٩٠ وما بعدها.

(٣) مسائل الخلاف ص ٨٦.

(٤) مسائل الخلاف ص ٩٣ ــ ٩٤.

منه إلى الصواب، فيبين أن قول منازعه أحق بالصحة إن كان قوله صحيحاً، وإن كان أحق بالفساد إن كان قول منازعه فاسداً لتنقطع بذلك حجة الباطل.

ولهذا كلامي في هذا المطلب يكون من ثلاث نواحي، من حيث إنّ لفظ الشيئ ورد إطلاقه على الموجود سواء كان واجباً أو ممكناً، وعلى المعلوم المعدوم بدون إثبات الذات والوصف له، ومن المعقول إنتفائه: إثبات الأعراض والصفات للمعلوم المعدوم، لأنّه غير جائز عقلاً، ومن أثبت الصفات للمعلوم المعدوم كما تقول المعتزلة يقع في محظور.

القسم الأول: إطلاق لفظ الشيئ، وإستعماله في التخاطب:

أولاً: إطلاقه على ذات الحق تعالى: يطلق لفظ الشيئ على الله تعالى بدليل من:

أـ النقل[1]: وهو قول تعالى في سورة الشورى جزء من الآية ١١ (ليس كمثله شيئ)، وقوله تعالى في سورة الأنعام جزء من الآية ١٩ (قل أيّ شيئ أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم).

بـ العقل: الشيئية: إسم إثبات لا غير في العرف، إذ القول: بـ لا شيئ: نفيٌ، فثبت أنّه إسم: الإثبات ونفي: التعطيل.[2]

ثانياً: إطلاق لفظ الشيئ على المعدومات: قال الله تعالى في القرآن الكريم في إثبات الشيئية للمعلوم المعدوم:

أـ سورة البقرة جزء من الآية ٢٠ (إنّ الله على كل شيئ قدير)، وفي جزء من الآية ٢٩ (فسواهنّ سبع سموات وهو بكل شيئ عليم)، وفي جزء من الآية ١٠٦ (ألم تعلم أنّ الله على كلّ شيئ قدير)، وفي جزء من الآية ٢٥٥ (ولا يحطون بشيئ من علمه إلا بما شاء).

بـ سورة آل عمران جزء من الآية ٥ (إنّ الله لا يخفى عليه شيئ في الأرض ولا في السماء).

جـ سورة النحل جزء من الآية ٤٠ (إنّما قولنا لشيئ إذا أردناه أن نقول له كن فيكون).

وقال الله تعالى في نفي الشيئية للمعلوم المعدوم:

أـ سورة مريم جزء من الآية ٩ (قال ربك هو عليّ هين وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً)، وفي جزء من الآية ٦٧ (أو لا يذكر الإنسان أنّا خلقناه من قبل ولم يك شيئاً).

بـ سورة الإنسان الآية ١ (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً).

القسم الثاني: نفي شيئية المعلوم المعدوم:

١ـ لا يمكن تثبيت الماهيات منفكة عن صفة الوجود، بدليل التميز بينها، والتميز دليل الثبوت.[3]

٢ـ لو كان المعدوم ثابتاً لثبت في العدم أشخاص

(١) ينظر الشامل ص ٢٤.

(٢) ينظر كتاب التوحيد لمحمد بن محمد بن محمود الماتريدي، ص ٤١، تحقيق د. فتح الله خليف، دار المشرق، بيروت ــ لبنان، بحر الكلام لأبي معين النسفي ص ١٣.

(٣) ينظر محصل الأفكار ص ٣٤.

غير متناهية، فكل ماهية نوعية.[1]

٣ـ قول أهل اللغة، شيئ: إثبات، مثل قولهم: أخذت شيئاً، وسمعت شيئاً، وقولهم ليس بشيئ: نفي، مثل قولهم ما أخذت شيئاً، ولا سمعت شيئاً، فوجب أن يكون كلّ موجود شيئاً، وكلّ شيئ موجوداً.[2]

٤ـ قال الآمدي[3]: الرأي الحق، والسبيل الصدق، أن يقال:

* لو كانت الذوات ثابتة في العدم، فعند وجودها إمّا أن يتجدد لها أمر لم يكن لها حال عدمها، أو لا، فإن قيل بالأول: فهو أيضاً إمّا جوهراً، وإمّا عرضاً، وإمّا حالاً زائداً عليها، لا جائز أن يكون جوهراً ولا عرضاً، إذ قد فرضت ذواتها ثابتة، إذ لا فرق في ذلك بين جوهر وجوهر، ولا بين عرض وعرض، وإن كان حالاً زائدة فهو مبني على القول بالأحوال، وإن قيل بالثاني: لم يكن فرق بين الوجود والعدم وهو محال، والقول إذاً بالحدوث والوجود محال، وهذا المحال إنّما لزم من فرض الذوات ثابتة في العدم، ومتحققة في القدم، فلا ثبوت لها، والتحقق بالحدوث، والثبوت إنّما هو لنفس الذوات الجوهرية والعرضية، لا غير.

* ولو كانت الأعراض ذواتها ثابتة في العدم فإمّا:

أـ أن تكون مفتقرة إلى محل تقدم به ننظر: فإمّا أن تفتقر إلى المحل بإعتبار ذواتها، أو بإعتبار أمر وجودها، ولا جائز أن تكون مفتقرة من حيث وجودها، إذ الوجود من حيث هو: وجود قضية واحدة شاملة للجوهر والعرض، ولو إفتقر العرض إلى المحل من حيث وجوده لإفتقر الجوهر أيضاً، فيكون الإفتقار إلى المحل من حيث ذواتها، وإذ ذاك فلا فرق بين أن تكون موجودة، أو معدومة، فإنّ ما هو المفتقر في حالة الوجود هو بعينه الثابت في حالة العدم.

بـ غيرجائز أن تكون غير مفتقر، لأنّ القول بعدم الإفتقار محال، وإلا لما وقع الفرق بين الجواهر والأعراض.[4]

٥ـ قال الجويني:

أـ الجوهر متحيز بنفسه عندكم في العدم، ولو جاز توقف التحيز على الحدوث لجاز تقف كونه جوهراً على الحدوث.

بـ قلتم: العرض يفتقر في الحدوث إلى محل

(١) ينظر شرح القوشجي على التجريد ٢ / ٤١.

(٢) ينظر التمهيد لأبي بكر محمد الطيب بن الباقلاني ص ٤٠، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٤٧م.

(٣) أبو الحسن، سيف الدين، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، ولد سنة إحدى وخمس مائة للهجرة، إشتغل بفنون المعقول، وحفظ منه الكثير، وتمّهر فيه، وحصل منه شيئاً كثيراً، ولم يكن في زمانه أحفظ منه لهذه لعلوم، مات في خامس شهر رمضان سنة ثلاث وثمانين وخمس مائة، والآمدي نسبة إلى آمد، وهي مدينة كبيرة في ديار بكر الكوردية. ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان، ٣ / ٢٥٦ وما بعدها، تحقيق د. يوسف علي طويل، د. ريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

(٤) ينظر غاية المرام لسيف الدين لآمدي ص ٢٧٨، تحقيق حسن محمود عبداللطيف، القاهرة، سنة ١٩٧١.

يحله، فإن إفتقر إلى محل لنفسه، فيلزمكم أن يفتقر إلى المحل في عدمه، لأنّه نفسه في العدم، وإن إفتقر إلى محل لحدوثه يلزم منه إفتقار كل حادث إلى المحل، ويلزم من ذلك نفي الإرادة الحادثة لله تعالى، ونفي تحيز الجوهر بالحدوث.

جـ السواد المعدوم مشارك للسواد الحادث في أخص الأوصاف وهو التماثل والإختلاف، ننظر إن قلتم: أنّهما مثلان ينتقض في وجوب إستواء المثلين في الصفات، لأنّ العرض المعدوم قائم بنفسه، والعرض الحادث قائم بغيره، وكلا الوصفين لازمان في الوجود والعدم، وإن قلتم: أنّهما لا يتماثلان ففيه إبطال مذهبكم في التماثل عند الإجتماع في أخص الأوصاف.

دـ من علم أن لا شريك لله تعالى، وأنّ الضدين لا يجتمعان فهل لعلمه هذا معلوم، فإن أثبتوا له معلوماً يقتضي ذلك إلى إثبات شريك الله تعالى المعدوم، وهذا خروج عن الدين.[1]

٦ـ المعدوم لا يخلو إمّا أن يكون عرضاً، لأنّ وصفها بالوجود يلزم وصفها بشيئ، لأنّه من المستحيل أن يقال: هذا موجود كائن، وليس بشيئ، أو يكون جسماً لوجب أن يكون متحيزاً في حال العدم فيكون فيه التأليف، والتفاضل بالضخامة والضآلة، لأنّ المعقول من الجوهر ما يكون قابلاً للمتضادات.[2]

وردّ من قبل أبي سعيد النيسابوري: الجوهر لا يجوز أن يكون متحيزاً وهو معدوم، لأنّه لو لم يكن كذلك لوجب أن يرى في حال عدمه، لأنّ الذات إذا حصلت على الصفة التي لو رئيت لّما رئيت إلا لكونها عليها.[3]

٧ـ الجوهر: لو كان جوهراً في حال العدم، والعرض: عرضاً في حال العدم لما أمكن القول بأنّ الله تعالى خلق جوهراً أو عرضاً.[4]

وقال أبو سعيد النيسابوري في الردّ عليهم: أنّ الله قد حصّل الجوهر على صفة الوجود، وحصّل العرض على صفة الوجود، وأنتم تصفون المعدوم بأنّه شيئ فيجب عليك أن تقول: أنّ الله لم يوجد شيئاً من الأشياء، بل نقول: إنّ الله إخترع المعلوم من العدم إلى الوجود.[5]

٨ـ لا صفة للجوهر بوجوده زائدة على كونه جوهراً، فإذا قيل: أنّه جوهر في كل حال، فكأنّه قيل إنّه موجود في كل حال.[6]

ومنعه أبو سعيد بقوله: الجوهر بوجوده صفة زائدة على كونه جوهراً، وكونه جوهراً لا يجوز أن يكون بالفاعل، وقد ثبت أنّ وجوده بالفاعل، ومحال أن تكون الصفة الحاصلة بالفاعل هي الصفة التي يجوز أن تحصل بالفاعل.[7]

(١) ينظر الشامل ص ٢٥ وما بعدها.
(٢) ينظر الشامل ص ٣٢.ة
(٣) ينظر مسائل الخلاف ص ٤٦.
(٤) ينظر الشامل ص ٢٥.
(٥) ينظر مسائل الخلاف ص ٤٥.
(٦) ينظر الشامل ص ٢٦.
(٧) ينظر مسائل الخلاف ص ٤٦.

القسم الثالث: نتائج القول بشيئية المعلوم المعدوم:

الذي فهمت من مذهب المعتزلة من القول بثبوت المعلوم المعدوم، أنّه ذات، وله أعراض، كأنّك تقول: العالم كان معدوماً، فالعدم مادّة العالم، والوجود صورة العالم، فالوجود من الله تعالى فقط دون العدم، ولا تحقق بدون صورة، فالعدم لا يتحقق بدون وجود، فيكون: وظيفة الله محدودة جداً، إذ أنّها محصورة في منح الوجود فقط للمعدومات الممكنة، لأنّه لو منح أيضاً ماهية المعدوم لأصبحت ماهية الله تعالى في نظر المعتزلة مشابهة لماهية المخلوقات، ولكن ليس كمثله شيئ فعلى ذلك تكون وظيفة الله تعالى في خلق العالم محصورة في منح الوجود فقط للمعدوم، وليس في خلق الماهيات المعدومات، ويلزم منه:

١ـ نفي المقدورية لله تعالى، لأنّ الذوات ثابتة أزلية، فلا تتعلق القدرة بالذوات أنفسها، لأنّ المعدوم شيئ، وشيئية الأشياء ليست بالله إخراجها من العدم إلى الوجود، وفي ذلك تحقيق الأشياء في الأزل، لكنّها معدومة ثمّ وجدت من بعد.(١)

٢ـ المعدوم المطلق أعمّ مطلقاً من المنفي، لشموله الثابت والمنفي معاً، فيكون مفهوم المعدوم مطلقاً متميزاً عن المفهوم المنفي.(٢)

٣ـ إن كان التميز والإمكان دليل على الشيئية المعدوم لكان دليلاً على ثبوت الممتنعات كشريك الباري تعالى، وكون الجسم في آن واحد في حيزين، والمركبات الخالية لتميزها وإمكانها، وثبوت وصف الإمكان للمعدومات الممكنة إعتبار عقلي لا وجود له في نفس الأمر.

٤ـ المعدوم نفي محض، وليس بشيئ، فلا إمتياز فيه، ولا تخصص أصلاً، لأنّه لا مادة له، ولا صورة.

٥ـ هويات المعدومات الممكنة متمايزة ثابتة حال العدم، وبقاؤه ذاتاً واحدة في نفسه إلى أن يلحقه المحمول الثاني إنّما يتصور بأحد الأمرين:

أـ إستمرار الوجود الخارجي.

بـ إستمرار الثبوت حال العدم، فإذا لم يكن له شيئ منهما لم يكن هناك إتحاد بين الموضوعين أصلاً.(٣)

٦ـ من شيئية المعدوم ذاتٌ وصفاتٌ وأعراضٌ تثبت الواسطةَ، ومن إثبات الواسطة والحال تتفرع مسائل منها:

* الذواتُ المتحققة في العدم غير متناهية.
* لا تأثير للمؤثر وقدرة الخالق فيها.
* لا تباين بين المعدومات.(٤)

قال الإمام الباقلاني رحمه الله تعالى في تقسيم المعلوم المعدوم، بدون إثبات الذات، والصفات له:

أـ معلوم معدوم: لم يوجد قط، ولا يصحّ أن يوجد، وهو المحال الممتنع الذي ليس بشيئ مثل:

(١) ينظر كتاب التوحيد للشيخ أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ص ٤١، دار المشرق، بيروت.
(٢) ينظر شرح المواقف ١ / ٣٠٣ ــ ٣٠٤.
(٣) ينظر شرح الكلنبوي على العقيدة الدوانية، مع حاشية المرجاني والخلخالي، ٢ / ٢٥٢، طبعة در سعادت.
(٤) ينظر شرح المقاصد ١ / ٣٧٤.

إجتماع الضدين، وكون الجسم في مكانيين.

بـ معدوم لم يوجد قط، ولا يوجد أبداً، وهوممّا يصحّ ويمكن أن يوجد مثل: ردّ أهل القبور إلى الدنيا.

جـ معلوم معدوم في وقتنا هذا، وسيوجد فيما بعد مثل: قيام الساعة.

دـ معلوم معدوم في وقتنا هذا، وقد كان موجوداً قبل ذلك مثل: ما مضى من الحوادث.

هـ معدوم هو مقدور، ويمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون، ولا يدري هل يكون أم لا يكون؟، مثل: تحريك الساكن من الأجسام.[1]

النتائج

أهمّ ما توصلت إليه من النتائج في بحثي هذا، هو:

١ـ أنّ العالم حادث أوجده الله من العدم إلى الوجود، وفي حالة عدمه لم يكن ذاتاً مع قيام الأعراض به، بل كان نفياً محضاً، ثمّ وجد بفعل مختار، وهو الله تعالى:

٢ـ علم الأشياء قبل وجودها ثمّ أوجدها على حد ما علمها، فلم يزل عالماً بالأشياء لم يتجدد له علم عند تجدد الأشياء بعلمه، وأتقن الأشياء وأحكمها بعلم الكليات والجزئيات على الأطلاق، فهو عالم الغيب والشهادة، وهو مريد للكائنات في عالم الأرض والسموات، لا تتعلق قدرته تعالى بإيجاد شيئ حتى أراده.

٣ـ إطلاق لفظ الشيئ على الموجودات والمعدومات بدليل من النقل والعقل، لا يجعل منه أن تكون المعدومات من الذوات والصفات ذاتاً وصفةً في حالة العدم.

٤ـ لو كانت المعلومات المعدومات ذواتاً ولها صفات، فأين مكانها في الكون؟، وهل تصح الإشارة إليها عقلاً؟.

٥ـ الشيئ: إمّا واجب الوجود: وهو الله تعالى، أو ممكن الوجود: سواء كان معدوماً ممكناً بدون إثبات الذات والصفات له، أو موجوداً في الواقع كهذا العالم المشاهد، وإمّا ممتنع الوجود: كالجمع بين الضدين.

٦ـ من غير المعقول إتباع من سلف من الفلاسفة في أقوالهم ومذاهبهم، وجعلهم معصومين من الخطأ، والقيام بتأويل النص من القرآن والسنة توفيقاً لما قال به هؤلاء من الفلاسفة، كأنّ دين الله تعالى تابع لما قالوا به.

٧ـ الذات والصفات في حالة العدم: نفي محض لا غير.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم:

١ـ أصول الدين لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر المعروف بالبغدادي، الطبعة الأولى، مطبعة الدولة، سنة ١٩٢٨م.

٢ـ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعرين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ــ لبنان، سنة ٢٠٠٧م.

(١) ينظر التمهيد للباقلاني ص ٤١.

٣ـ الإقتصاد في الإعتقاد لمحمد بن محمد الغزالي، مطبعة الشرق الجديد ــ بغداد.

٤ـ الإنتصار والردّ على إبن الراوندي الملحد، للخياط، مكتبة الثقافة الدينية.

٥ـ بحر الكلام، لأبي معين النسفي، المطبعة الحميدية في بغداد، رخصة المعارف، سنة ١٣٠٤هـ.

٦ـ تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام، لعبدالقادر الكوردستاني، المطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٨هـ.

٧ـ التمهيد لأبي بكر محمد بن الطيبّب بن الباقلاني، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٤٧م.

٨ـ التوحيد ديوان الأصول، لأبي رشيد سعيد بن محمد النيسابوري، تحقيق د. محمد عبدالهادي أبو ريدة، وزراة الثقافة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

٩ـ تهافت التهافت، لإبن رشد الأندلسي، تحقيق د. سليمان دنيا، دار المعارف بمصر، ٢٠٠٨.

١٠ـ تهافت الفلاسفة، للطوسي البتاركاني، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، سنة ٢٠٠٤م.

١١ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد إبن فرحون برهان الدين اليعمري المتوفى سنة ٧٩٩هـ، تحقيق د. محمد الأحمدي إبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة ــ سنة النشر ٢٠١١م.

١٢ـ سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، سنة ٢٠٠٨م.

١٣ـ الشامل في أصول الدين، لأبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ١٩٩٩م.

١٤ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبن العماد الحنبلي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ١٩٩٨م.

١٥ـ شرح أصول الخمسة، لعبدالجبار بن أحمد الهمداني، تحقيق، د. عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة، سنة ١٩٩٦م.

١٦ـ شرح كلنبوي على العقيدة الدوانية، مع حاشية المرجاني والخلخالي، مطبعة در سعادت، سنة ١٣١٧هـ.

١٧ـ شرح المقاصد، لمسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، تحقيق د. عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، سنة ١٩٨٩م.

١٨ـ شرح المواقف، للسيد شريف الجرجاني، دار الطباعة العامرة.

١٩ـ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، الطبعة الثالثة، دار العاصمة، الرياض، سنة ١٩٩٨م.

٢٠ـ ضحى الإسلام، لأحمد أمين، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥م.

٢١ـ طوالع الأنوار لسمش الدين بن محمود الأصفهاني، ومطالع الأنظار لعبدالله بن عمر البيضاوي، دار الطباعة العامرة.

٢٢ـ العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق أبي

هاجر محمد سعيد بن بسيوي زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

٢٣ـ غاية المرام في علم الكلام، لسيف الدين الآمدي، تحقيق حسن محمود عبداللطيف، القاهرة سنة ١٩٧١م.

٢٤ـ الفرق بين الفرق، لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، ناشر الكتاب، ومحرر بمجلة الرابطة العربية بمصر ــ عزت العطار الحسيني.

٢٥ـ فرق وطبقات المعتزلة، للقاضي عبدالجبار الهمداني، تحقيق د. علي سامي النشار، وعصام الدين محمد علي، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٧٢م.

٢٦ـ كتاب التوحيد، لمحمد بن محمد بن محمود الماتريدي، تحقيق د. فتحالله خليف، دار المشرق، بيروت ــ لبنان، سنة ١٩٨٦م.

٢٧ـ محصل الأفكار المتقدمين والمتأخرين، لفخر الدين الرازي، المطبعة الحسينية المصرية.

٢٨ـ مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين، لأبي رشيد سعيد بن محمد بن سعيد النيسابوري، تحقيق د. معن زيادة، د. رضوان السيّد، الطبعة الأولى، معهد الإتحاد العربي، لبنان سنة ١٩٧٩م.

٢٩ـ معالم أصول الدين، لفخرالدين الرازي، الطبعة الأولى، المطبعة الحسينية المصرية.

٣٠ـ المعتزلة، لزهدي حسن جارالله، مطبعة مصر.

٣١ـ مقاصد الفلاسفة، لمحمد بن محمد الغزالي، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف ــ مصر، سنة ١٩٦١م.

٣٢ـ مقالات الإسلاميين وإختلاف المصلين، للإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٦٩م.

٣٣ـ نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

٣٤ـ الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، دار إحياء التراث العربي، سنة النشر ٢٠٠٠م.

٣٥ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لشمس الدين أحمد بن محمد بن بكر بن خلكان، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة سنة ١٩٤٨م.